وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بعنوان



**مقدمة لطلبة السنة الأولى L.M.D مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

إعداد الأستاذة: **شناقر وردة**

**السنة الجامعية: 2020/2021**

**فهرس الجداول:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **رقم الجدول** | **عنوان الجدول** | **الصفحة** |
| **01** | معاهدات السلام بعد الحرب العالمية الأولى | **60** |
| **02** | قيم اقتصادية حول الاقتصاد الألماني (1945-1973) | **64** |
| **03** | مقارنة بين الناتج المحلي في الصين ومجموعة من الدول عام 2017 | **73** |
| **04** | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين (2000-2017) | **74** |

**فهرس المواضيع:**

**الفصل الأول: الوقائع الاقتصادية في النظم القديمة**

**المبحث الأول: مدخل حول تاريخ الوقائع الاقتصادية**

**المطلب الأول: ماهية الوقائع الاقتصادية**

يمكن تعريف الوقائع الاقتصادية بأنها تلك الحوادث التي جرت في الحيز المكاني والزماني من التاريخ فشكلت النظريات الاقتصادية مجراها الطبيعي، والوقائع الاقتصادية هي التي تدفع الباحثين إلى صياغة الأفكار الاقتصادية والنظريات والمذاهب، ولو أن للنظريات والأفكار أيضا دورها في توفير الظروف الملائمة لحدوث الوقائع الاقتصادية وغير الاقتصادية، " أي أن الأفكار الاقتصادية كانت تتأثر ومازالت بالواقع الاجتماعي-الاقتصادي-المادي السائد، تتأثر به وتؤثر فيه ضمن سلسلة من الإيديولوجيات التي تشكل البناء الفوقي"([[1]](#footnote-1))

الأفكار الاقتصادية ظهرت منذ بداية وعي الإنسان، وهو يسعى من ناحيته إلى فهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تتحكم فيه وتحليلها ومن ثم إيجاد علاقات ناظمة لتلك الظواهر حتى يسهل التعامل معها، وتنظم الوقائع الاقتصادية إلى نوعين: ([[2]](#footnote-2))

1. وقائع ترتبط بالطبقات المهيمنة وتدافع عن الواقع الموجود.
2. أخرى تدافع عن الواقع بل ترفضه وتدعو إلى واقع آخر أكثر ثورية ومناقض لمصالح الطبقات المهيمنة.

فيما يلي بعض الأمثلة التي تساعد على فهم العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والأفكار الاقتصادية.

1. **أثر الحروب النابليونية**:[[3]](#footnote-3)(\*) أدت هذه الحروب إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية ارتفاعا كبيرا وقد عاد هذا الارتفاع بالفائدة على أصحاب الأرض وكان من جراء ذلك أن صيغت نظرية الريع عند دافيد، يكاردو (1772- 1823)، وأصبحت نظرية الريع جزءا لا يتجزأ من النظريات الاقتصادية، كما أثرت هذه الحروب على إنجلترا حيث اضطرت في سبيل تمويل الحرب إلى توقيف الوفاء بالذهب لأصحاب العاملة الورقية وأصبح بنك إنجلترا يصدر عملة ورقية دون غطاء كامل وقد أدى هذا إلى ارتفاع الأسعار، هذه الواقعة أدت إلى تبيان الآثار المترتبة على زيادة العملة الورقية الإلزامية وعلاقة ذلك بارتفاع الأسعار.
2. **ظهور الثورة الصناعية:** ما ترتب على هذه الثورة تغير كلي في أساليب الإنتاج مما أدى إلى بروز نظرية رأس المال.
3. **أثر الأزمة العالمية الكبرى 1929:** أدت هذه الأزمة إلى القضاء نهائيا على النظرية التقليدية في التشغيل مما أدى إلى ظهور النظرية الكنزية (جون مينارد كينز) التي ساهمت في حل هذه الأزمة.

**المطلب الثاني: أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية**

إن دراسة ومعرفة تاريخ الوقائع الاقتصادية له أهمية بالغة لعل أهمها:([[4]](#footnote-4))

إن فهم النظريات السابقة تسهم في فهم النظريات الحالية بشكل كبير وتساعد على ربط تطور الأفكار الاقتصادية وذلك عبر السلاسل الزمنية إلى أن وصلت إلى وضعها الحالي.

إن الدراسة تمكننا من فهم النظرية العلمية وكيف كان تطورها عبر الزمن، كيف نشأت وعلى أي من الافتراضات اعتمدت ولماذا وهل كان لها فوائد في الناحية التطبيقية، وما هي النتائج التي خلصت إليها، وكل هذا ساعد على اتساع الآفاق وتفتح الأذهان وبالتالي استيعاب منطق البحث والتطوير العلمي.

معرفة التاريخ تمكننا من معرفة الأفكار والطرق التي تستعمل في تفادي المشاكل وحلها في حالة حدوثها، وتطوير الأساليب والأدوات المستخدمة في ذلك.

إن معرفة التاريخ الاقتصادي تمكننا من إدراك التقلبات الكبرى في الأداء الاقتصادي وفي الأنظمة الاقتصادية التي حدثت عدة مرات في الماضي وأنها ستحدث مرة أخرى في المستقبل، هذه التقلبات ترافقت في أغلب مع أزمات مالية واقتصادية ولهذا السبب لا يمكن افتراضها مستحيلة نظريا.

**المبحث الثاني: الوقائع الاقتصادية في ظل النظام المشاعي**

**المطلب الأول: خصائص النظام المشاعي**

اتسمت المشاعية البدائية بمجموعة من السمات والمميزات في جوانب متعددة نذكرها فيما يلي:

**الفرع الأول: أدوات العمل**

عرفت أدوات الإنتاج وفنونه تطورا تدريجيا منذ ظهور الانيان انعكست إيجابيا على عمله الذي أصبح أكثر إنتاجية، وتتمثل أهم أدوات العصر البدائي في:

1. اكتشاف النار: اكتشف الإنسان البدائي النار صدفة بملاحظة الصواعق والحرائق والاحتكاك، الشيء الذي ساعده في حياته اليومية وذلك لاتخاذها وسيلة للدفاع ضد الحيوانات المفترسة والأعداء والتدفئة من البرد، ومن مزايا اكتشاف النار كذلك أمها مكنته من تطوير أدوات العمل وصنع أدوات متخصصة الأداء عمليات معينة.
2. اكتشاف القوس والنشاب: يعتبر مرحلة هامة في إتقان أدوات العمل لأن هذا الاختراع ساعد على تطوير عملية الصيد وازدياد مردوده وأصبح يفيض عن الحاجات اليومية، فتعلم الإنسان حصر الحيوانات في أماكن معينة لفترات مستقبلية، وتعلم بذلك تأهيل وتدجين الحيوانات، "فدجن الكلب أولا، ثم الماعز فالبقر فالخنزير فالحصان..."، وقد وفرت تربية الحيوانات للإنسان علاوة على المنتجات الغذائية، الصوف والجلود ومواد أخرى ضرورية لحياة وأعقب ذلك كله استخدام قوة الحيوانات في البحر وحراثة الأرض.

3- ظاهرة بذر الحبوب: لقد أدرك الإنسان البدائي أنه ليس من الضروري أن يجوب الأرض طلبا للرزق، وأنه باستطاعته بذر الحبوب، وكانت الذرة البيضاء والشعير والحنطة أولى المزروعات التي زرعها الإنسان في أقاليم مل بين النهرين "العراق القديم"، وادي النيل، الهند، إيران، وفي تلك المناطق صارت الزراعة تدريجيا الفرع الرئيسي للاقتصاد، وانفصلت كامل الانفصال عن القطف والصيد سمحت الزراعة للقبائل البدائية التي كانت دائمة الترحال أن تنحصر وتستقر في أماكن معينة بالإضافة إلى تحسين شروط الحياة بشكل عام. ([[5]](#footnote-5))

**الفرع الثاني: علاقات الإنتاج في المجتمع المشاعي.**

كان الناس يعيشون حياة قبيلة وكان اقتصاد القبيلة يدار بصورة مشتركة لتأمين حاجاتهم وذلك عن طريق إقامة علاقات إنتاجية قائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاجية لوسائل الإنتاج باضطراره للتعاون وتوافر أدوات عمل بسيطة موجودة ومتاحة في الغالب من الطبيعة ولم يسمح بتملكها لأشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة،([[6]](#footnote-6))وكان العمل في هذه المرحلة جماعيا يأخذ شكل التعاون البسيط حيث يقوم كل أفراد العشيرة بالعمل بطريقة جماعية لإنجاز عمل واحد فقط دون أن يكون هناك تخصص أو تقسيم عمل باستثناء القسيم الفيزيولوجي للعمل،[[7]](#footnote-7)(\*) ولعل السبب الرئيسي وراء طبيعة العمل الجماعية هو انخفاض وضعف مستوى أدوات العمل، لهذا كن العمل الجماعي واجبا و ضروريا لذلك كان الأفراد ينتقلون مجتمعين من عمل إلى آخر من الصيد إلى الزراعة أو الرعي وذلك حسب ما يراه أعيان الجماعة (الأفراد الأكبر سنا) مناسبا وينسجم مع مصلحة الجماعة، وتوزيع المنتجات بين أفراد المشاعية البدائية كان يوزع بالتساوي وبكميات قليلة للحفاظ على البقاء نظرا للأخطار المحدقة بالناس، وبذلك أحرزت القبيلة البدائية انتصارها على الطبيعة بفضل حياة التعاون في الحصول على ضروريات الحياة عن طريق الاستخدام المشترك والتعاوني لأدوات الإنتاج البدائية هذا الوضع المريح نسبيا لحياة الناس البدائية لم يتطلب لا وجود دولة ولا مؤسسات تابعة لها من محاكم وسجون وجيش وشرطة.

فالقانون الأساسي الاقتصادي لهذه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية هو "ضمان إنتاج الخيرات الضرورية لسد حاجات القبيلة بواسطة الأدوات البسيطة وعلى أساس العمل الجماعي"

**الفرع الثالث: التنظيم الاجتماعي للمجتمع المشاعي**

تميزت العلاقات الاجتماعية في المشاعية البدائية بوجود شكلين([[8]](#footnote-8))

1. القطيع البشري البدأين: هذا الشكل انتقالا من الحالة الحيوانية إلى الحالة الاجتماعية وذلك عند حد أدنى من مستوى تطور قوى الإنتاج، لقد عاش أجداد الإنسان في قطيع بشرى يتميز عن القطيع الحيواني بالنشاط العملي المشترك، ودعم العمل المشترك روح الجماعة وميز الجماعة البشرية جوهريا عن أي قطيع حيواني، ويمثل القطيع البدائي جماعة موحدة متجانسة لم تعرف الانقسام إلى فرق اجتماعية تقوم بالعمل على شكل تعاون بدائي، وتصنع أدوات العمل من آن لآخر وبمقدار الحاجة إليها.([[9]](#footnote-9))
2. النظام العشيري: تجمع العشيرة جماعة من الناس تربطهم علاقات الدم، ويضع قيود هامة داخل العشيرة منها منع التزاوج فيما بينهم وإنما يمكن التزاوج فقط بين أفراد العشائر الأخرى، وقد تعاظم دور المرأة إلى أن أصبح النسل ينسب إليها" وكان من نصيب المرأة تربية الأطفال والاهتمام بالكبار والمسنين والحفاظ على النار وما تبعها من زراعة بدائية وتدجين بسيط للحيوان مما نجم عنه احتلال المرأة لمكانة اقتصادية واجتماعية بارزة بسبب أن اختصاص المرأة أكثر مردودا في حين أن مردود الرجل من الصيد غير أكيد وسميت هذه المرحلة بنظام العشيرة الآسيوية الأموية إلا أن الحال لم يدم طويلا حيث ما لبثت أن تطورات زراعة الحبوب وتطور عملية تدجين الحيوان وتحولت هاتين المهمتين للرجل وهو ما أدى إلى انقلاب الأمور لصالح الرجل ودعيت هذه المرحلة بنظام العشيرة الأبوية حيث سمح الأب بالسيطرة أكثر لتبرز مكانة العائلة وهو ما يعني تعزز مكانة الأسرة كوحدة أساسية للقبيلة"

**الفرع الرابع: التقسيم الاجتماعي للعمل والتبادل البضاعي**

مع اكتشاف الإنسان للزراعة البدائية للحبوب كالشعير والقمح والذرة وإدراك أفراد المشاعة أنه بالإمكان زراعتها في أماكن محددة وبالتالي لا حاجة للبحث عنها في الطبيعة شكت المشاعات الزراعية الأولى عند المناطق الدافئة و بالتاج انقسم المجتمع المشاعي البدائي إلى قبائل زراعية مستقرة عند الأودية والأنهار عند الأراضي الخصبة وقبائل أخرى متنقلة رعوية تبحث لحيواناتها عن الكلأ من مكان لآخر ويظهر بذلك التقسيم الاجتماعي الأول عن العمل (انفصال الرعي عن الزراعة) وهذا التخصص وتقسيم العمل قد زاد في الإنتاج والإنتاجية للعمل مما أدى إلى ظهور الفائض على مستوى المشاعة الزراعية حيث وجدت فوائض في الشعير والقمح والذرة، وفوائض في اللحوم والجلود و الصوف لدى المشاعات الرعوية ونتيجة لحاجة كل منهما الفائض الآخر ظهر بوضوح ما يسمى بالتبادل بين القبائل الزراعية والقبائل الرعوية في جانب هذين الفرعين رعي وزراعة "ونتيجة لتطور أدوات الإنتاج ظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية ومع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث، الفأس، السيف) وبهذا تمهد الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع هو التخصص الحرفي داخل الشاعة نفسها وهو أدى إلى توسع نطاق المبادلات، وتجدر الإشارة.

هنا أن التبادل كان في البداية يتم على أساس عشائري بين رؤساء العشائر ثم تحول إلى تبادل بين الأفراد بعد ظهور الملكية الخاصة ([[10]](#footnote-10)) ومع ذلك لم يكن النطاق الذي أتيح للمبادلة كافيا لتغيير غرض النظام فقد ظل يتمثل في الإنتاج بغرض الإشباع المباشر للحاجات.

**الفرع الخامس: ظهور التملك الخاص والطبقات**

عند التكلم عن التملك الخاص والطبقات تكون بصدد مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي أي مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي ونظام الرق فالتطور الحاصل في قوى الإنتاج جعل العمل أكثر إنتاجية الشيء الذي جعل العمل على مستوى العشيرة لم يعد بالضرورة جماعية وبدا دور الرجل الأب في التعاظم في الأسرة لتصبح هي الوحدة الأساسية للقبيلة وهو ما عمل على زيادة كمية المنتوج الفائض وأوجه تفاوت في مستوى النشاط الإنتاجي داخل القبيلة الواحدة وبهذا فسح المجال للعمل الجماعي التعاوني البسيط والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج محل الملكية الجماعية ويشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية فقد بدأ زعماء العشائر بامتلاكها، وكانت الأرض آخر مدخل في نطاق التملك الخاص.

أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تقسيم العشيرة أولا إلى أسر كبيرة وإلى وحدات عائلية صغيرة بالإضافة إلى تغيير البيان الاجتماعي للمجتمع المشاعي حيث انفصل مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وأصبحوا يتولون المناصب الاجتماعية والسياسية وبالتالي نشوء الأسر الأرستقراطية وشملت الملكية الخاصة لأدوات العمل الإنسان نفسه للحصول على أيدي عاملة منتجة، وبالتالي لم يعد الإنسان البدائي يقتل عدوه الأضعف منه،[[11]](#footnote-11)(\*) ولكن استخدمه كأسير حرب أو ضعيف يقوم بالإنتاج لصالح الغير، ومن هنا كان نشأة نظام الرق.

**المطلب الثاني: انحلال النظام المشاعي**

هناك عدة عوامل ساعدت على زوال النظام المشاعي نذكرها فيما يلي:

* التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.
* ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطور أدوات العمل ونمو إنتاجية العمل
* تطور مستوى الإنتاج، وظهور المنتوج الفائض، وذلك سبب تطور قوى الإنتاج الاجتماعية.
* نهاية التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل بين أفراد الجماعة وظهور حب التملك مما ادى إلى ظهور التفاوت الاقتصادي.
* ظهور الملكية الخاصة حيث أنه وبسبب تطور قوى الإنتاج أصبح بعض الأفراد يملكون إمكانية إنتاج المنتجات لهم بقواهم الخاصة بدون مساعدة الجماعة وظهور الميل إلى الاستقلال الاقتصادي، وأصبح العمل الجماعي عائقا في وجه تطور الإنتاج.
* توسع التفاوت في لملكية، بعد الملكية الخاصة ظهر التفاوت في الامتلاك بين العائلات، وهذا ما أدى بضربة جديدة إلى الجماعة والمساواة البدائية وانقسم المجتمع إلى أغنياء وفقراء.
* التناقضات بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الإنتاج القديمة، حيث أدى تطور القوى المنتجة في المشاعية البدائية إلى بروز عدم توافق بين علاقات الإنتاج والمستوى الجديد لتطور القوى المنتجة.
* ظهور العائلة وانفصالها عن المشاعة بحيث أصبحت المنتجات التي تنتجها العائلات الفردية تمتنع تدريجيا عن المشاركة في الاستعمال المشاعي وتتحول الملكية للعائلات الفردية وبذلك تصبح العائلة الفردية الخلية الأساسية للمجتمع وقد ملكت بعض العائلات الأرض ملكية فردية.

**المبحث الثالث: الوقائع الاقتصادية في ظل النظام العبودي**

يعتبر النظام العبودي أول نظام طبقي، وبدأ بالتشكل عقب انهيار النظام البدائي حوالي 3000- 4000 قبل الميلاد واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع ميلاديفي شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس ميلادي، وقد أدى اكتشاف الزراعة وتطويرها، وكذا أعمال التعدين وبعض الصناعات الحرفية وتعددها إلى المزيد من تسخير الأفراد في العمل وهكذا أصبح كل ضعيف أو مغلوب على أمره ضمن رقيق، وكل قوي متمتعا بحقوقه وحريته من طبقة الأسياد.

**المطلب الأول: خصائص النظام العبودي**

تميز النظام العبودي بمجموعة من الخصائص ورد أهمها فيما يلي:

**الفرع الأول: علاقات الإنتاج**

تميزت علاقات الإنتاج في المجتمع العبودي في ظل امتلاك السادة للأرض والمعدات والوسائل والحيوانات والعبيد بالعمل الجماعي والتعاون بين العبيد تحت الإكراه والقسر لصالح السادة، وكان إنتاج العبيد يستولي عليه السيد الذي يترك للعبيد الحد الأدنى لسد حاجاته الاستهلاكية والضرورية لتمكينه من تجديد قوة عمله للاستمرار في عملية الإنتاج، ويقسم المنتوج إلى قسمين:([[12]](#footnote-12))

المنتوج الضروري: هي الكمية من المنتوج التي تجدد بها طاقة العبيد للقيام بالعمل مرة أخرى.

المنتوج الفائض: وهي تمثل القسم الأعظم من المنتوج الموجهة لسد حاجات السيد من بناء القصور والمعابد والمسارح والملاعب

ويغدوا بذلك القانون الأساسي الذي يميز إنتاج المجتمع العبودي هو "أن إنتاج الخيرات المادية موجه لسد مختلف حاجات مالكي العبيد المتزايدة باستمرار وكان يتم عن طريق الاستثمار في العبيد"([[13]](#footnote-13))

**الفرع الثاني: البنية الطبقية في المجتمع العبودي**

في ظل النظام العبودي انقسم المجتمع البشري لأول مرة إلى طبقات، وتعود هذه الظاهرة إلى علاقات الإنتاج بشكل أساسي التي قامت على أساس الملكية الفردية للأرض والأدوات الإنتاج حيث كان السيد يملك أدوات الإنتاج والعبيد الذي يستخدم هذه الأدوات، وبانتشار الملكية الخاصة سمحت الفرصة للتمايز الاجتماعي بين الأفراد، وانقسم المجتمع العبودي إلى ثلاث طبقات رئيسية هي:

1. طبقة الأسياد: وهم أرستقراطية المجتمعات الذين يملكون وسائل الإنتاج والعبيد الذي أصبح عددهم يزداد بسبب الحروب وتجارة الدقيق وازدياد الحاجة إلى القوة العاملة والمنتجة.
2. طبقة المنتجين: يقوم اقتصادهم على العمل الشخصي والملكية الصغيرة لأدوت الإنتاج أي يحتفظون بالتنظيم المشاعي كالحرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمرابين.
3. طبقة العبيد: وهم يشكلون الأغلبية العظمى في المجتمع العبودي، والمرغمين على العمل باستعمال العنق والحفر وشق الطرق والزراعة والري وفي أنواع متعددة من الحرف كتجديف السقف وبناء المعابد والأهرامات والأسوار والقلاع .... إلخ ([[14]](#footnote-14))

**الفرع الثالث: العلاقات النقدية والبضاعية**

1. التبادل: كان العبيد أهم بصناعة في الأسواق الداخلية والخارجية وتتحدد أسعارهم على ضوء ما يمتلكونه من مؤهلات إنتاجية أو بالدخل الذي يحققه لسيده، وتتحدد بعدد الانتصارات الحربية التي بأعداد كبيرة من الأسرى والعكس صحيح، ويتحول التبادل البضاعة إلى تجارة منتظمة وهذا ما حدث في القرنين الثالث والرابع قبل الميلاد في بلاد الإغريق عندما كانت المستثمرات الزراعية في تلك الفترة غير كافية لسد حاجات السكان ومن ثم كان الالتجاء إلى الخارج (صقلية، إيطاليا، مصر) وقيام التجارة الخارجية في تلك الفترة، ولقد لعب دور النقود السلع التي تتمتع بتلبية الحاجة العامة والتي بمبادلتها بسلعة أخرى تلبي حاجة في حالة توفر الرغبة، وهكذا استخدمت المواشي في اليونان وروما والأرز في اليابان والشاي في الصين، بعدها تطورت النقود وأخذت أشكالا معدنية في القرن السابع قبل الميلاد، حيث استخدم الحديد في أسبارطة والبرونز في روما، ومن ثم النحاس فالفضة فالذهب آخر الأمر إلى أن حلت محلها النقود الورقية، وحصر أحد الكتاب (127) مادة استخدمت كأداة للقيام بوظيفة النقود عبر التاريخ.([[15]](#footnote-15))

مع انتشار الشكل النقدي للقيمة انفصلت عملية التبادل إلى واقعيتين هما: بيع بضاعة مقابل النقود ثم شراء بضاعة أخرى بهذه النقود، ولم تعد الواقعتان تجريان في وقت واحد.

1. ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي: بالنسبة للتجار استخدموا لحركة النقود في التداول الصيغة التالية: نقود- بضائع- نقود أكثر وهكذا ظهر الرأس المال التجاري، وكان تأثيره على الإنتاج مزدوجا على طبقة الفلاحين والحرفيين فهو كان يحفزهم على توسيع الإنتاج من جهة، ولكنه يسرع من إفلاسهم من جهة أخرى بواسطة أرباحه العالية، وكان ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم للعمل، ولم يعد دور النقود مقياس للقيمة فقط لكن أصبحت النقود وسيلة لجمع الثروة.

برزت فئة غنية من التجار لديها أموال كثيرة هذه الفئة امتهنت عملية الإقراض والتسليف بفائدة (الربا) للميسورين والضعفاء وكل الطبقات شرط أن يكونوا أحرار وهذه الفئة تدعى المرابون،[[16]](#footnote-16)(\*) وقد أدى ظهور رأس المال الربوب إلى تزايد الاكتناز لدى الطبقة المالكة للعبيد وإفلاس صغار المنتجين وتحويلهم إلى عبيد.

كذلك أدى تطور رأس المال التجاري والربوي إلى تحول الأرض بصناعة للشراء والبيع وظهور الرهن، أي تقديم الفقراء لأراضيهم ضمانا "رهنا" للقرض الذي يحصلون عليه وما دامت الأرض ملكية مشاعة فلم يكن بالإمكان رهنها أو بيعها لذلك ظهرت الملكية الخاصة، وهذا بم يكن يحصل لولا ظهور الرأسمال التجاري والربوي.([[17]](#footnote-17))

**الفرع الرابع: تطور الإنتاج والقوى المنتجة**

إن عملية الإنتاج في النظام العبودي ليست اختيارية بل هي قسرية تتم بالقهر والإكراه لصالح السادة وهذا بواسطة الاستعانة بعدد كبير من المراقبين لضبط عامل العبيد ومعاقبة المتمردين منهم وإن استدعى الأمر قتلهم، ولقد كانت هذه الطريقة مساعدة على تطوير قوى الإنتاج في مجال الإنتاج الحرفي والصناعي واستخراج المعادن وصهرها والغزل والنسيج، وخلال هذه المرحلة تطورت أدوات كثيرة كنول النسيج ودولاب صنع الأدوات الفخارية وظهرت الطاحونة اليدوية، وأفضى تطور التجارة عن طريق البحر إلى تحسين المنشآت البحرية وطرأ تحسن مماثل على صناعة الأسلحة، وقد خلدت هذه المرحلة انجازات تحققت على أكتاف العبيد من أبرزها أهرامات مصر ومعابدها وأنظمة الري بأسوان والحدائق المعلقة بالعراق وصور الصين العظيم.

**المطلب الثاني: النظام العبودي في الحضارة اليونانية والرومانية**

سيتم التطرق من خلال هذا العنصر إلى النظام العبودي في كل من المجتمع اليوناني والروماني.

**الفرع الأول: النظام العبودي في اليونان**

كانت بلاد الإغريق فقيرة تعتمد على الزراعة (أشجار الزيتون والتين والعنب) والإنتاج منها قليل وخاصة الحبوب، ومن ثم الالتجاء إلى التجارة الخارجية والنشاط الصناعي.

كان المجتمع الإغريقي مقسما إلى ثلاث طبقات رئيسية:

1. طبقة الملاك الأرستقراطيين: تنظر للعمل اليدوي نظرة سخرية، تتصدر قيمة الهرم الاجتماعي.
2. طبقة متوسطة: تشمل صغار الملاك والحرفيين.
3. طبقة الأجانب: لا يملكون حقوق سياسية
4. طبقة العبيد: وتمثل العمود الفقري لعملية الإنتاج، إضافة إلى الأعمال المنزلية وخاصة المحاربين في الحروب، وهو ما يفسر ازدهار تجارة العبيد التي باتت إحدى أهم النشاطات الاقتصادية المربحة

**الفرع الثاني: النظام العبودي في الرومان**

يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وفيه ملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد الأقل مخاطرة، وفيه الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي.

الرقيق كانوا الجزء الأكبر من المجتمع بسبب الحروب الرومانية واتساع الفتوحات، كما أتاح القانون الروماني إمكانية استلاء المواطنين الأحرار على العبيد من الأجانب الذين لا تربطهم بالإمبراطورية أية معاهدات، كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أشرى الحروب حيث كان البنيان الطبقي يتكون من:

* طبقة النبلاء (الأشراف) وطبقة الفرسان.
* طبقة العامة وطبقة العبيد

أما من حيث الزراعة والملكية الزراعية فقد كانت الحكومة تشجع الملكيات الصغيرة للأسر حيث يتم تقسيم الأراضي بينهم بالتساوي، ثم اختل هذا التوازن وظهرت الملكية الكبيرة، وبمرور الزمن اتسعت أركان الإمبراطورية وحركة التجارة وتحول الاقتصاد من زراعي إلى تجاري.

**المطلب الثالث: أسباب زوال النظام العبودي**

هناك عدة أسباب تقف وراء انحلال النظام العبودي.

**الفرع الأول: التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج**

توقفت جهود كل من الأسياد والعبيد على حد السواء عن تحسين التكنيك واستخدام آلات عما أكثر تقدما لانعدام مصلحة الطرفين، فتميزت بذلك العلاقات الإنتاجية بينهما بطابع التوتر والعدوانية، فالأسياد كانوا يفضلون استخدام عمل العبيد لأنه أقل تكلفة وأسهل فاستخدموا العنف والإكراه المباشر ضد العبيد للقيام بالعملية الإنتاجية، وفي المقابل العبيد بدورهم لم يكن لهم مصلحة في تحسين أدوات العمل ووسائله فعدوا إلى تحطيمها قصدا لسبب بسيط وهو أن ثمرة عملهم تؤول كلية إلى الأسياد.

**الفرع الثاني: الصراع الطبقي**

ظهر في الدولة العبودية شرائح متعددة من المفلسين والفقراء والضعفاء والمضطهدين نظرا لكون الدولة العبودية دولة توسيعية، فتفشت المقاومة لدى كل هذه الطبقات بالإضافة إلى العبيد الذين يشكلون أغلبية السكان فكان أهم أشكال نضال العبيد ضد السادة الانتفاضات المسلحة التي كان أكبرها انتفاضتان كبيرتان في جزيرة صقلية(138- 132 قدم)و(104- 101ق م) وانتفاضة عبيد الصين في هينان وسيشوانوشاندون (22- 13 ق م) وغيرها،([[18]](#footnote-18)) وظل الصراع بين الأسياد والعبيد إلى أن أدرك السادة أن من الأفضل تحرير الأرقاء وإعطائهم مساحات من الأرض لزيادة الإنتاج ويتوفر الحماس لدى هذه الطبقة، وهكذا انتهى نظام الرق.

**الفرع الثالث: انتشار علاقات التأجير للأراضي الزراعية**

بسبب المشاكل الكبيرة التي يواجهها لأسياد في عملية إثارة العبيد والسيطرة عليهم انتشرت عمليات تأجير الأراضي الزراعية للعبيد وغيرهم في عهد البابلية.

وانتشرت أكثر في آخر أيام الإمبراطورية الرومانية، وبذلك تحول العبيد من مجرد أشياء يملكها السيد إلى مستأجرين وهذا ما خلق علاقات إنتاج جديدة تمثلت في ظهور الإقطاعية المبكرة.

**الفرع الرابع: الهجمات المتكررة للدول والقبائل**

إن تناصي ثورات العبيد في مختلف الدول بسبب الاضطهاد والاستغلال المسلط عليهم وتداعيات استنزاف قواهم الجسدية والنفسية وهوما نال أيضا من دول العبيد ضعفا شديدا وخلق المقدمات لهجوم قبائل بدائية مجاورة وانتصارها على الدول العبودية مثل هجوم الهكسوس على مصر والقبائل الجرمانية على روما،([[19]](#footnote-19))فانهارت روما سنة 476 م بقيادة أوريكار، ليأتي الدور على الفينيقيين لينهاروا أمام روما سنة 150 قبل الميلاد، وترافق مع كل هذا انحطاط في التجارة والاقتصاد عموما وبدأت العلاقات الإنتاجية تتآكل وتتفكك، حيث أصبح الحصول على العبيد عملية شاقة بفعل نقص كمياتهم المعروضة وارتفاع أسعارهم، وأمام هذا الوضع بدأت محاولات من قبل الأسياد لاستمرار استغلال الآخرين بأشكال وصيغ جديدة.([[20]](#footnote-20))

**الفرع الخامس: التناقض بين الإنتاج العبودي الكبير والاستثمارات الصغيرة**

وقعت مجموعات الحرفيين والمنتجين الصغار والفلاحين وذوي الملكيات الصغيرة تحت طائلة الفقر وتحولهم تدريجيا إلى عبيد بسبب ازدياد الضرائب على منتوجاتهم والمنافسة غير المتكافئة لهم من قبل الأسياد المستخدمين للعبيد في المشاريع الكبرى الحرفية والزراعية.

كانت هذه الفئات الواسعة من الأحرار تشكل القوة الفكرية الكبيرة والعسكرية في المجتمع العبودي تحولت لاحقا بفعل تهديد مصالحها من أنصار لهذا النظام إلى خصوم ألداء له، وغدا الصراع مفتوحا دام طويلا وأدى لاحقا إلى إضعاف القوة الاقتصادية والعسكرية لدولة العبيد وانحلالها.

**الفرع السادس: ظهور الفتوحات العربية والإسلامية**

في منتصف القرن الثامن ميلادي قام المسلمون بتطويق أوروبا من الرق والجنوب والغرب مما عزل أوروبا عن العالم مثلا كانت توابل الشرق ومنتجاته لم تظهر في سجلات الدول الغربية منذ 716 م.

إن آثار عهد العبودية بقيت منتشرة وقت طويل وعبر العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية استمر النظام العبودي حتى منتصف القرن التاسع عشر، وفي المملكة العربية السعودية أعلن عن إلغاء نظام العبودية عام 1962، وحذت الجمهورية الإسلامية الموريتانية حذوها سنة 1972.([[21]](#footnote-21))

**الفصل الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى**

**مـقـدمـــة**

 يعرف علم الاقتصاد في معظم الأدبيات الاقتصادية بأنه العلم الذي يهتم بمعرفة الكيفية التي تستخدم بها الدول مواردها النادرة لإنتاج تلك السلع والخدمات ذات القيمة في إشباع الحاجات ثم توزيعها بين أفراد المجتمع، فهو إذن مجموعة من النظريات والنماذج الفكرية التي تسعى إلى شرح كيفية بناء الثروة، وتوزيعها ضمن المجتمعات، وفهم طريقة تعامل الأفراد مع الموارد وخصوصا مع ندرة وجودها لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المتعددة، لهذا عرفه آدم سميت على أنه "علم الثروة الذي يختص بدراسة وسائل اغتناء الأمم".

 أما بخصوص تاريخ الوقائع الاقتصادية كما ذكرنا سابقا فهو الذي يعني بتاريخ الحياة الاقتصادية بخبراتها وتجاربها من خلال وصف وتحليل مختلف الأحداث والوقائع التي تطورت بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان عبر الزمن بدءا من حياة الإنسان البدائي وصولا إلى مرحلة العولمة والانفتاح والاندماج بين الدول.

 هذه المطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وتهدف إلى الوقوف على أهم محطات تاريخ الوقائع الاقتصادية التي شهدتها البشرية، وتم تقسيم هذه المطبوعة إلى سبعة فصول -كما هو مشار إليه في الفهرس-.

**تمهيد**

 عرفت فترة العصور الوسطى عالمين مختلفين تماما إحداهما عربي إسلامي نشط اقتصاديا، وآخر يعيش في ظلام دامس تحكمه وتسيره الخرافات والأساطير وامتدت فترة العصور الوسطى التي بدأت بسقوط الإمبراطورية الرومانية 476 م على د القبائل الجرمانية إلى غاية سقوط القسطنطينية عام 1453.

 **المبحث الأول: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي**

**المطلب الأول: النظام الإقطاعي في أوروبا**

 يرى المؤرخون أن نشأة هذا النظام ترجع إلى ما حدث من تطورات سياسية في أعقاب سقوط روما على أيدي القبائل الجرمانية في القرن الخامس ميلادي ، حيث حاولت القبائل الجرمانية إقامة حكومة مركزية تكون لها السيطرة الكاملة على أرجاء الإمبراطورية الجديدة، إلا أن هذه المحاولات لم تكن مجدية لاتساع رقعة الإمبراطورية، أو لعجز الأباطرة الجدد عن إحكام السيطرة على كل أرجاء الإمبراطورية الجديدة في وقت كانت فيه وسائل الاتصال لا تزال بدائية إلى حد بعيد لذلك كان الإمبراطور الروماني يعين قادة جيشه حكاما على أقاليم الإمبراطورية، ومع مرور الوقت أصبح القادة مستقلين عن السلطة المركزية فأنشئوا محاكم إقطاعية تحكم بأسمائهم ولكل إقطاعية جيشها الخاص، وأصبح القادة يقومون بجمع الضرائب لحسابهم الخاص وسلك (إصدار) النقود بأسمائهم وبذلك شكل الهرم الإقطاعي يأتي في قمته الإمبراطور وفي قاعدته قادة الإقطاعيات، كما استخدموا كل الوسائل الممكنة من ضغط وتهديد وإرهاب للاستيلاء على أراضي الفلاحين**[[22]](#footnote-22)** الأحرار، بالتالي أصبحت أغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين وتحول المزارعون وأسرهم إلى أقنان للأرض (عبيد الأرض)، وكانت الأرض تقسم كالتالي :

جزء من الأرض يحتفظ به الإقطاعي لنفسه (الجزء الأكبر) والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، ومن أجل توسيع دائرة الاستغلال فتخصيص الأرض كان وسيلة الإقطاعيين للحصول على قوة عمل مجانية.

إن المعالم الحقيقية للإقطاعيات أو الصياغات لم تظهر بوضوح إلا ابتداء من القرن التاسع ميلادي، ووصلت إلى القمة خلال القرن الثالث عشر، إذن الإقطاعية هي الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الإقطاعي ، ويمكن تعريف الصيغة أو الإقطاعية بأنها "عبارة عن قرية تحوطها الأسوار، وتخترقها الشوارع، ويحدها الفضاء الفسيح من الخارج، يتواجد بها كنيسة ومبنى كبير يطلق عليه اسم townb hall ، وإلى جانب الحقول المزروعة كانت تتواجد الغابات والمراعي الدائمة، وكانت أراضي الإقطاعية تقسم إلى قطع كبيرة وكل منها حوالي عشرة أفدنة".**[[23]](#footnote-23)**

كانت الزراعة هي النشاط الرئيسي في الاقتصاد الإقطاعي، وعرفت فترة العصور الوسطى من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر فترة ركود اقتصادي وجمود فكري في نصفها الأول، وفترة نشاط اقتصادي وفكري في نصفها الثاني.

تميز النظام الإقطاعي بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تميز النظام الإقطاعي بمستوى منخفض جدا من الفن الإنتاجي، وببساطة وصغر تكلفة أدوات الإنتاج المستخدمة، وأما عن تقييم العمل فلم يكن موجودا في ظل هذا النظام إلا في صورة بدائية.

- النظام الإقطاعي كان اقتصادا مغلقا بمعنى أن كل إقطاعية كانت تشكل وحدة اقتصادية مستقلة وقائمة بذاتها منفصلة تماما عن سائر الإقطاعيات الأخرى.

- تميز النظام الإقطاعي بوجود ثلاث أنواع من الريع، ريع السخرة ففي ظل هذا الشكل ينتج الفلاح المنتوج الضروري لضمان وجوده وعائلته خلال عدد من أيام الأسبوع باستعمال أدواته الخاصة، وينتج المنتوج الفائض بدون مقابل لصالح السادة، وربح عيني حيث يذهب المنتوج الإضافي في شكل نسبة من الإنتاج، وربح نقدي وهو الشكل المتحول للربح العيني، فالسيد يحصل على ثمن المنتوج.

 - الزراعة في ظل النظام الإقطاعي قُسِّم بثلاث طرق؛ نظام الحقل الواحد ومعناه تجميع المحاصيل في حقل واحد عدة أعوام متتالية حتى تقل إنتاجية الأرض نتيجة نقص خصوبتها، ونظام الحقلين وفيه يتم زراعة أحد الحقلين ويترك الآخر ويعكس الأمر في العام التالي، ونظام الثلاثة حقول حيث يزرع اثنان منها فقط كل علم على أن يترك الثالث دون زراعة ليتشرد خصوصيته.

 - إن القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الإقطاعي يكمن في إنتاج مقدار من فائض المنتوج لسد حاجات السادة الإقطاعيين عن طريق استثمار الفلاحين التابعين، على أساس الملكية الإقطاعية للأرض، والملكية المحدودة على الأشخاص المنتجين وهم الفلاحون الأقنان.

 - سيادة الاقتصاد الطبيعي في الريف والاقتصاد السلعي في المدن خاصة في المراحل الأخيرة من الإقطاع.

- اتسم النظام الإقطاعي بوجود طبقتين رئيسيتين الأقنان والإقطاعيون وتعد الكنيسة أكبر إقطاعي في العصور الوسطى قاطبته بالإضافة إلى سيطرتها على الحياة الفكرية والروحية للمجتمع.[[24]](#footnote-24)

 **المطلب الثاني: النظام الحرفي في أوروبا**

 في مرحلة الإقطاع الأولى كان بعض الأفراد من سكان كل إقطاعية يتخصصون في الحرف اليدوية لإنتاج ما يحتاجه السيد وأفراد حاشيته من سلع مصنعة ولكن حينما اشتد استغلال الإقطاع في غرب أوروبا، تلمس أفراد المجتمع الإقطاعي الحماية من هذا الاستغلال وذلك من خلال إقامة تجمعات لهم فكانت "الطوائف" إحدى هذه التجمعات، والتمس الحرفيون في إنشاء هذه الطوائف تفادي مخاطر المنافسة فيما بينهم، وتوفير الحماية لهم من استغلال الحكام الإقطاعيين، من هنا كانت نشأة ما يعرف بنظام الطوائف، وبظهور هذا النظام وتطوره، واتساع نطاقه انتهى عصر الإقطاعيات في مرحلة الإقطاع الثانية إلى الحد الذي يمكن معه القول بأن النظام الاقتصادي قد تحول من نظام إقطاعي يقوم أساسا على الزراعة البدائية إلى نظام حرفي يقوم أساسا على الصناعة اليدوية.[[25]](#footnote-25)

في ظل النظام الحرفي كانت كل حرفة من الحرف اليدوية تنتظم في طائفة معينة ، تضم إلى عضويتها ثلاث مستويات من العمالة وبمرور الزمن اكتسيت الطوائف حقوقا تتمثل في عدم سماح الطائفة لأي شخص بإقامة ورشة بهدف إنتاج سلعة داخل في اختصاصها في نطاق المدينة إلا بترخيص منها ، وهذا يعني أن الطوائف أصبحت مغلقة على أعضائها، وقد تنامت قوة الطوائف بمرور الزمن إلى حد تمتعها بقض المنازعات بين أعضائها وجباية الضرائب منهم، وكانت الأدوات البسيطة المستخدمة في صنع السلع ملكا للحرفيين ، فلم ينفصل ، العمل عن رأس المال ، وتميز الفن الإنتاجي بالبساطة في مجال الصناعة الحرفية، وربما يرجع ذلك إلى تمسك الحرفيين بقنهم القديم أو إلى ثبات حجم الإنتاج تبعا لثبات حجم الطلب على منتجات الحرفيين.

وقد أخذ هذا النظام الحرفي يتطور إلى نظام المشروع، إذ أخذ الحرفي يشتغل لحساب الوسيط الذي يقدم له المادة الأولية وأدوات العمل، وعندما فقد الحرفي ملكية المواد الأولية والمنتجات التي يصنعها أصناع صفقته كمنتج مستقل وأصبح أجيرا يعمل لدى الوسيط الذي أصبح رب عمل، وتطور بالتالي نظام الحرفة إلى نظام مشروع.

 وجدير بالذكر أن في النظام الحرفي قد وضع بدوره قيودا شديدة على ازدهار التجارة والصناعة، وقد ظل هذا النظام قائما حتى القرن الثامن عشر، ففي فرنسا ألغته الثورة الفرنسية سنة 1791 فيما يعرف بقانون آلارد، وقد عرفته مصر حتى تم إلغاؤه في يناير سنة 1890 بظهور مرسوم قانون ضريبة المهني (الباتنتا).

 **المطلب الثالث: انحلال النظام الإقطاعي والحرفي وزواله**

 تتمثل أهم عوامل انهيار النظام الإقطاعي فيما يلي:

* **عدم التقدم الصناعي:**

حيث كانت النقابات تعمل على الإبقاء على مستوى الصناعة التقليدي، عن طريق وضع العقبات أمام العمال الفنيين، مما ساهم في تراجع كل من الابتكار والاختراع دون أي تقدم صناعي.

* **التساوي في السوق:**

عملية توزيع حاجة السوق بالتساوي بين أعضاء النقابات دون التفريق بين المنتج الجيد والمنتج الرديء، أدت إلى خروج بعض العمال عن ذلك النظام نظرا للطموح في الابتكار والتجديد.

* **التقيد في أدوات الإنتاج وعدد العمال:**
* مقدار الآلات وعدد العمال محدد لأي صاحب حرفة من طرف النقابات، وهنا ما أدى إلى انحصار التوسع الصناعي.
* **الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال:**

 أمام تزايد السكان ورغبتهم في التوسع في الإنتاج اصطدمت بقيود النقابات الطائفية، حيث أصبحت هذه الأخيرة عاملا من عوامل الجمود والتأخر وذلك بسبب مقاومتها لكل جديد في الصناعة وتضييق سبل العمل أمام الصناع رغبة منها في تحديد الإنتاج، وصار العامل ملزما إما بالخضوع للنقابة أو الخروج عن دائرة نفوذها في المدينة.

**المبحث الثاني: الوقائع الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي**

 **المطلب الأول: الحياة الاقتصادية والاجتماعية قبل الإسلام**

إن القرون السابقة للإسلام تتميز بخصوصيتها من حيث منحنى التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث عرفت وسائل الإنتاج والقوى المنتجة تطورات هامة خلال تلك المرحلة، توسعات أعمال الري الصناعي، وازداد الإنتاج الزراعي، وحدث تقسيم جديد للعمل بسبب انفصال الحرف الصناعية اليدوية عن النشاط الزراعي، وارتبط الإنتاج الصناعي بسوق التبادل، ونمت المدن وعقدت الاتفاقيات التجارية بين القبائل والعالم الخارجي.

 فكانت قريش تتاجر ببضائع الهند والشام فتنقلها من هذه البلدان إلى أوروبا وإلى بلاد الشام نفسها، حيث كانت تعتمد على النقد وتبرم معاملات الإقراض والائتمان وتجمع المال حتى تكونت منها أرستقراطية تمارس الاحتكار وتقرض القبائل العربية بفوائد فاحشة، وما ساعد كل هذا هو سيطرتها على طرق المواصلات التي تربط الأطراف البعيدة مثل الطريق الرابط بين الهند والشام أو تحول الاقتصاد البدوي الذي كان يهيمن على شبه الجزيرة العربية في القرن السادس ميلادي من اقتصاد بدوي إلى تجاري في مكة وإلى زراعي في المدينة، ولقد أدى هذا التحول مباشرة إلى سيادة رأس المال وزيادة استغلال الفقراء وضعف الروح الجماعية للقبيلة لكنه أدى في الوقت نفسه إلى امتداد النفوذ العربي خارج الأطراف البعيدة من الجزيرة العربية وإلى رسوخ فكرة العروبة التي سوف يدعمها نزول القرآن الكريم بالعربية ويعززها، لقد أصبحت قبيلة قريش تمثل وحدة سياسية عربية في زمن تعاني فيه القبائل العربية الأخرى وكانت تعترف بالتقاليد والعادات والأعراف القبلية وتتخذ موقف الحذر حيال القوتين المتنافرتين، لكنها تمثل أيضا تقدما في التنظيم السياسي والاجتماعي.

 **المطلب الثاني: الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد الإسلام**

 إن شبه الجزيرة العربية التي ولد الإسلام فيها هي صحراء شاسعة في الوسط عديمة الأنهار وشحيحة المياه وهذا الأمر لم يشع على الاستقرار، فغلبت حالة البداوة وعدم الاستقرار وكان طابع الرعي سائدا، أما الوديان والسهول التي كانت، شمالها وفي الهلال الخصيب بالذات فقد شجعت على حياة الاستقرار والزراعة، في حين كانت الجبال موجودة في الشرق والغرب والتي أتاحت لبعض مناطق الحجاز الفرصة لأن تكون واحات.

 **الفرع الأول: الصناعة**

 كان هناك تشجيع للصناعة، فصناعة السيوف بالمدينة وصناعة المنجنيق والدبابات بجرش، كما تطورت صناعة الغزل ونسيج القطن والحرير وصناعة الزجاج والزيوت والعطور والمراهم والجلود والسجاد والأواني وإدخال الطاحونة المدارة بالماء لطحن الدقيق أو عصر قصب السكر، كما أقيمت المصانع الحكومية أو غير الحكومية.

**الفرع الثاني: الزراعة**

 كانت الطائف ويترب أكثر المناطق من حيث الاستقرار الزراعي فوجدت البساتين والنخيل والمياه، كما تطورت الزراعة بعد إدخال الاستصلاحات والأسمدة وتحسين تقنية الري، وكانت تتسع بإدخال زراعة القطن في الحقول الزراعية والرز في الحقول العراقية، كما انتشرت زراعة قصب السكر.

**الفرع الثالث: التجارة**

 قبل هجرة الرسول (ص) كان التجار اليهود يحتكرون التجارة ويتعنتون على التجار العرب في ضل الصراعات المستمرة بين قبائل الأوس والخزرج، لذلك شجع الرسول (ص) المسلمين على اتخاذ سوق إسلامية واختار بنفسه موقعها فكانت في أحد أحياء المدينة "بقيع الزبير" وقامت هذه السوق على احترام مبدأ المنافسة التامة، وارتكزت على عدة مبادئ هي:

* حرية الدخول والخروج من السوق دون أي قيد.
* الامتناع عن الغش والغبن في كافة المعاملات.
* محاربة الاحتكار بجميع أشكاله لقوله صلى الله " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون " رواه ابن ماجه، والدارمي.
* عدم التدخل في تحديد السعر، وقد سعى بعض الصحابة لتحديده بسبب الغلاء، إذ اشتكوا للرسول (ص) لكنه رفض، مما يعني أن الأسواق كانت تتم وفق الأسس الأخلاقية، وسميت هذه الوظيفة الحسبة.

**الفرع الرابع: ظهور نظام تداول نقدي عالمي**

بفضل التطور الصناعي والزراعي وازدهار التبادل والتجارة مع العالم الخارجي أصبح الدينار العربي عملة مرغوبة ومطلوبة، ولأول مرة في التاريخ يقومه ما يمكن تسميته بنظام تداول نقدي عالمي، وقامت مؤسسات مصرفية ذات فروع في عدد من الأقاليم داخل الدولة الإسلامية وخارجها، وأوجدت الحياة الاقتصادية المزدهرة تقنية الضمانات والمدفوعات بطريقة السفتجة.

 **المطلب الثالث: الأوضاع الاقتصادية في العصر الأموي والعباسي**

 **الفرع الأول: الأوضاع الاقتصادية في العصر الأموي**

 تميزت الأوضاع في العصر الأموي بمجموعة من السمات التي ميزت الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، نذكر منها:

1. **الزراعة**: شهد العصر الأموي اهتماما كبيرا بالنشاط الزراعي، أدى إلى توسيع حركة استصلاح الأراضي ومنها حركة استصلاح الأراضي في منطقة البطائح الشيء الذي أدى إلى ظهور ملكيات زراعية كبيرة وخاصة في أواخر أيام الأمويين بحيث برز اقتطاعين كبار مثل مسلمة بن عبد الملك (أمير العراق 102-103 هـ) واتسم نظام ملكية الأراضي في الخلافة الأموية بتقسيمها على الشكل التالي:
* ظهور الملكيات الكبيرة، فقد أدرك رؤساء القبائل وأشرافها أهمية ملكية الأراضي الزراعية واستثمارها فسارعوا إلى امتلاكها سالكين طرقا مختلفة، ووسائل متعددة لتحقيق غاياتهم.
* تحول أرضي الصوافي إلى ملك خاص باسم الخليفة، فقد اعتبر الخلفاء الأمويين أن مال الأمة ملكا لهم، وتعودوا أن يتصرفوا فيه كما لوكان حقا خالصا لصالحهم.
1. **الصناعة**: ظهرت وتطورت صناعات تعتمد على المواد الخام في القطاع الزراعي مثل صناعة النسيج والمطاحن، وتطورت صناعة مواد البناء مواكبة لحركة التطور العمراني في الدولة الأموية بالإضافة إلى صناعة السفن الحربية ومن ثم التجارية.
2. **التجارة**: ازدهرت حركة التجارة بعد تولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة التجارية حيث اهتم بمصالح التجار، وتميز أهل الشام في حرفة التجارة وفتحوا علاقات تجارية غرب أوروبا واستفادوا من الأسطول الإسلامي، من بين العوامل التي ساعدت على نشاط حركة التجارة الثراء الكبير الذي ميز الحكم وحاشيته (أصبحوا يميلون لاقتناء المنتوجات الكمالية) حيث أصبحوا يقبلون على شراء السلع التجارية باهظة الثمن مما زاد في فعالية التجارة وازدهارها.

 **الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية في العصر العباسي**

 تأسست ثاني أكبر خلافة في التاريخ الإسلامي عام (132 هـ / 750 م) على يد أبو العباس -136هـ)، وشهدت الخلافة العباسية تطورا كبيرا في المجال التجاري إلى جانب النشاط الزراعي، وقسمت الأراضي أيام العباسيين إلى ثلاث أنواع:

1. **أراضي الصوافي**: وتعود ملكيتها إلى بيت المال.
2. **أراضي الخراج:** وهي ملكية فردية مقابل دفع الخراج وهو أجرة الأرض للدولة.
3. **أراضي الموات**: وهي ملك لمن يستصلحها.

**الفصل الثالث: الوقائع الاقتصادية في العصور الحديثة**

 **المبحث الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي**

 **المطلب الأول: المراحل التاريخية لنشوء الرأسمالية**

1. **الرأسمالية التجارية (المرحلة الميركانتيلية 1750-1450**):

وهي أولى مراحل التطور نحو النظام الرأسمالي، وجاء عصر الرأسمالية التجارية في القرن 16 في أعقاب النظام الإقطاعي خاصة في بريطانيا، هولندا، فرنسا، ثم امتد خلال القرن 17 وظل تقريبا حتى منتصف القرن 18 حينما بدأ عصر الرأسمالية الصناعية يأخذ مجراه ويفرض طابعه على تنظيمات المجتمع الاقتصادية، وهي الفترة التي كان فيها التجار هم الفئة المسيطرة على الاقتصاديات الأوروبية وذلك عن طريق معرفتهم ودراستهم للأسواق المفتوحة والأكثر اتساعا، وهكذا قد اتسع نطاق المبادلات التجارية الشيء الذي أدى إلى خلق المنافع الزمانية والمكانية لعمليات الإنتاج، حيث أن قيمة السلعة تزداد وتوجد أصلا بازدياد الطلب عليها سواء في نفس منطقة إنتاجها أو مناطق أخرى، لذلك نجد نفاذ رأس المال التجاري إلى دائرة الإنتاج بعدما كان محصورا في دائرة التبادل فقط، وهنا نجد أن التاجر الرأسمالي الصناعي لم يعد يمتلك فقط رأس المال بل أيضا أدوات الإنتاج ومنافذ التوزيع، وقد عرفت طريقة الإنتاج الرأسمالية في هذه المرحلة ظهور طبقتين اجتماعيتين تختلف على أساس اقتصادي وهما طبقة الرأسماليين أرباب العمل وطبقة العمال الأجراء تربطهما علاقة تعاقدية.

 كانت قوة الدولة وثروتها تحدد بمقدار ما تمتلكه من معادن نفسية (ذهب، فضة) فقد كان من المصلحة الاقتصادية للدولة في أوروبا أن تدعم نفوذها السياسي بقوة اقتصادية وذلك عن طريق الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة سواء عن طريق استغلال المناجم التي تحت سيطرتها أو عن طريق التجارة الخارجية.

 أخذت السياسة التجارية صورا مختلفة نوجزها فيما يلي:

* 1. التجاريين الإسبان (أنصار السياسة المعدنية): كانت إسبانيا تقوم بإجراءات للحفاظ على القوة الاقتصادية لها، من ضمنها عدم المساس برصيد الدولة من ثرواتها الذهبية، وقد تبلورت هذه السياسة في القرن 16 وارتكزت على مجموعة من الأفكار أهمها:[[26]](#footnote-26)

 - الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات (أمريكا الجنوبية)، إضافة إلى استغلال المناجم الموجودة بها.

- ثمن السلع المصدرة تدفع بالمعادن النفيسة.

- إجبار المصدرين الأجانب بإخراج ثمن صادراتهم من الإسبان في شكل سلع إسبانية.

* 1. التجاريين الفرنسيين (أنصار التصنيع): طبقت فرنسا سياسة تهدف إلى التأثير على حجم المعادن النفيسة التي تمتلكها الدولة عن طريق إقامة قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة الدولية وقد تبلورت هذه السياسة في فرنسا القرن 17، وارتكزت على مجموعة من الأفكار أهمها:

- الحصول على الذهب والفضة من الخارج من خلال زيادة الصادرات مقارنة بالواردات.

- الارتكاز على الصادرات من المنتجات الصناعية لكونها لا تخضع لتأثير العوامل المناخية.

- تشجيع الصناعات الوطنية من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على المنتجات المستوردة.

* 1. التجاريين الإنجليز: لم تكن الأوضاع في إنجلترا مماثلة لما كان عليه الحال في كل من فرنسا وإسبانيا، ومن ثمة فقد كان الاهتمام الرئيسي للسياسة التجارية فيها موجها لاكتساب المعادن النفسية عن طريق التجارة مع العالم الخارجي (التجارة الخارجية) وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، ولم تصبح في هذه المرحلة المعادن النفيسة غاية في حد ذاتها وإنما مجرد وسيلة، فالغاية كانت فتح أسواق خارجية للسلع والمنتجات الإنجليزية ولقد ساعد على تجسيد كل ذلك صدور قانون کرامویل (1651 معدل 1660) وما تضمنه من إجراءات كتخفيض سعر الفائدة وإعفاء المنتوجات الوطنية من الضرائب على الصادرات ودعم صناعات التصدير عن طريق خفض تكاليف الإنتاج (أجور العمال).
1. **الرأسمالية الصناعية (1750 -أواخر القرن 19 م**):

 رأينا كيف تطور النظام الاقتصادي الأوروبي من اقتصاد إقطاعي إلى نظام رأسمالي تجاري لكن الرأسمالية لم تتوقف عند هذا الحد بل تطورت حتى وصلت في القرن 18 إلى الرأسمالية الصناعية وأهم حدث ارتبط به هذا التطور هو الثورة الصناعية فتغير الفن الإنتاجي (مزج عوامل الإنتاج) بإحلال الآلات محل الأدوات التي كانت مستغلة من قبل في الإنتاج وظهر ما يعرف باسم الأداة الآلية، وسميت هذه المرحلة بالرأسمالية الصناعية نظرا لضخامة رؤوس الأموال التي أصبحت توظف في الصناعة وأصبح الجهاز الإنتاجي في هذا النظام ذو طاقة إنتاجية ضخمة، وتغير النظام عما كان عليه في السابق فقد كانت التجارة هي مركز النشاط الأساسي في ظل الرأسمالية التجارية وكانت الصناعة دائما قائمة لخدمة التجارة ، أما في الرأسمالية الصناعية فأصبحت الصناعة تحتل المركز الرئيسي لأنها التي تحكم النشاط الاقتصادي، والثورة الصناعية هي سلسلة من التحولات التي مست وسائل الإنتاج مع بداية النصف الثاني من القرن 18 فتحولت هذه الوسائل من أدوات قليلة بسيطة في الإنتاج إلى آلات ضخمة ذات إنتاج وفير في مختلف المجالات كما أحدثت الثورة الصناعية تغيرا في البنية الاقتصادية الاجتماعية والجغرافية والسياسية لأوروبا والعالم وكان موطنها الأول إنجلترا وتميزت هذه المرحلة بالمنافسة.

1. **الرأسمالية المالية**:

 تميزت هذه المرحلة بتطور وظيفة البنوك نحو تمويل المشروعات الصناعية في معظم الاقتصاديات الرأسمالية كما أصبحت توظف جزءا من رأس مالها في النشاط الصناعي فتحولت إلى مؤسسة بنكية رأسمالية صناعية وظهور أشكال جديدة من الشركات إضافة إلى تزايد دور البورصات في الاقتصاد.

**المطلب الثاني: مفهوم وخصائص النظام الرأسمالي**

 لم يتفق الباحثون على تعريف موحد للرأسمالية، ونذكر هنا بعض التعاريف التي صاغها علماء الاقتصاد فنجد أنه عرف بأنه "ملكية الفرد لأدوات الإنتاج العامة، أو ملكية عدد قليل من الأفراد لهذه الأدوات"[[27]](#footnote-27)، وعرف كذلك بأنه ذلك النظام الذي يمتلك فيه الأفراد الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع ملكية خاصة، ومن حق هؤلاء الأفراد استخدام مواردهم بالطريقة التي يرونها مناسبة في تحقيق أهدافهم، وهي نظام يتميز بسيطرة المقاولين الكبار الباحثين بدون توقف عن الابتكارات لضمان استمرار أرباحهم.

 أكثر الباحثين يعرفونها تباين مميزاتها وخصائصها العامة دون الاهتمام بخصوصياتها في كل دولة، والتعريف بالخصائص أدق وأشمل ويتميز النظام الرأسمالي بالخصائص التالية:

 1- الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية: تتمثل في حق الفرد أو مجموعة من أفراد المجتمع امتلاك الأصول المادية وغير المادية والتصرف بها بالطرق التي يسمح بها القانون وتعد هذه الخاصية الأساس في النظام الرأس مالي ذلك أنها تعطي الحق للمالك هذه الموارد أو من سيوكله باتخاذ القرار الاقتصادي، وهذا ما أكسب النظام الرأسمالي صفة اللامركزية في اتخاذ القرارات، لأن كل وحدة قرار اقتصادي سوف تتخذ القرارات المتعلقة بالموارد التي تملكها بناء على هدفها التي تحدده وباستقلالية تامة عن الوحدات الأخرى، وبمعزل عن أي توجيه مركزي سواء من قبل الدولة أو أي جهة أخرى .

 2- الحرية الاقتصادية: لقد أطلق على النظام الرأسمالي بالنظام الاقتصادي الحر، بناء على هذه الخاصية وتعني الحرية الاقتصادية أن لكل وحدة قرار اقتصادي من منتجين ومستهلكين الحق في توجيه واستخدام مواردها في النشاط الذي تفضله وترغبه، وهذا يعني أن تلك الحرية تكون مطلقة وبدون أية قيود في استخدام الموارد الاقتصادية فمن دافع المصلحة الذاتية تسعى الوحدة الاقتصادية دائما لتعظيم العائد الاقتصادي من الموارد التي تملكها.

3- حافز الربح: يعد حافر الربح في النظام الرأسمالي الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة.

4- سيادة المستهلك: بما أن المنتج يسعى إلى تحقيق أفضل ربح فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، وكذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليه، وبالتالي يتجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليحققوا أرباح أكثر.

5- تقسيم الناتج الإجمالي إلى قسمين حسب طبقات المجتمع فتحصل الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج على القسم الأكبر من الناتج في شكل أرباح وفوائد بينما تحصل طبقة العمال على جزء قليل منه لضمان سند حاجاتها الضرورية في شكل أجور.

6- اعتماد النظام الرأسمالي على الصناعة بالدرجة الأولى بدلا من الزراعة.

7- توسع مجال التقسيم الاجتماعي للعمل ، وأصبح الإنتاج يهدف إلى التبادل لتحقيق الربح بدلا من الاستهلاك لذلك سمي بالاقتصاد السلعي.

8- الانتقال الحر لليد العاملة وانفصالها عن وسائل الإنتاج الأخرى، وصار العمل كسلعة تباع وتشترى في السوق.

 يحقق النظام الرأسمالي الإيجابيات التالية:

- تلبية الرغبات الخاصة بالأفراد نتيجة الحرية الاقتصادية ودافع الربح.

- تلبية رغبات المستهلكين باعتبارهم مصدر الربح بالنسبة للمنتجين وكذلك استفادتهم من نتائج حرية المنافسة.

- زيادة إنتاجية العمال وتحفيزهم ماديا.

 - تحسين طرق وأساليب الإنتاج، ومنه تحسينه كما وكيفا.

ورغم ذلك فإن النظام الرأسمالي كغيره من الأنظمة الاقتصادية لا يخلو من العيوب، ونذكر منها ما يلي: -تمركز الثروة ووسائل الإنتاج في يد فئة قليلة من المجتمع.

-ظهور احتكارات في جميع الأنظمة الاقتصادية.

-سعي الرأسماليين وراء زيادة الإنتاج مقابل تخفيض التكاليف أدى إلى انتشار البطالة وظهور الأزمات الاقتصادية.

-تعارض المصالح الخاصة في بعض الأحيان مع المصلحة العامة للمجتمع.

-استغلال العمال بطريقة لا إنسانية وحرمانهم من بعض حقوقهم.

 **المطلب الثالث: عوامل قيام النظام الرأسمالي**

 كانت أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي ما يلي:

1. القضاء على طبقة الأشراف والأسياد وقيام الدولة القومية: نتيجة الثورة ضد الإقطاع أصبحت مقاليد الحكم في أوروبا في يد عدد قليل من الحكام فقد استطاع الملوك أن يجمعوا السلطات في أيديهم تدريجيا، ويقضوا بالتالي على التفكك ممثلا في الإقطاعيات وبذلك طهرت الدولة القومية في أوروبا (فرنسا، إسبانيا، البرتغال، هولندا ...) التي يحكمها ملك يمتلك سلطة مركزية داخل أراضيها. وقد ساهمت مجموعة من العوامل في القضاء على الإقطاع وظهور الدولة القومية أهمها[[28]](#footnote-28):

**أ-**هروب رقيق الأرض إلى المدن أين وجدوا حرية أكبر في العمل وبالتالي تخليهم عن الالتزامات الإقطاعية هو ما يساهم في زعزعة النظام الإقطاعي وذلك باعتبار الفلاحين ركيزة الإنتاج الزراعي في الإقطاعية -الضيعة-.

**ب**-انتشار استعمال النقود المعدنية المصنوعة من الذهب والفضة في التبادل، وبالتالي اجبر الإقطاعيون أثناء شراء التزاماتهم على دفع المقابل نقدا وهو ما دفعهم إلى التعامل مع أقنان الأرض (الفلاحين) بالنقود، وهو ما أدى إلى تحول الالتزامات الإقطاعية إلى التزامات نقدية بعدما كانت عينية (سلع) وهو ما ساهم في التخفيف من علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح بالسيد وتحولت علاقة التبعية هذه إلى تبعية إيجار.

 **ت**-تحالف تجار المدينة مع الملوك من أجل القضاء على الإقطاع وذلك لاتفاق مصالح الطرفين.

**ث-**ازدياد عدد السكان: شهد سكان أوروبا عامة وخاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداء من منتصف القرن 16، وذلك لعدة أسباب وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها وهو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية، حيث لم يعد المزارع يزرع وينتج لنفسه وأسرته أو للإقطاعين، بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق وتحقيق الربح. **ج-**الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية: الاكتشافات الجغرافية التي حدثت بين أول رحلة استكشافية سنة 1487، وبين الرحلة التي قام بها ماجلان سنة 1519 (31 سنة) مكنت أوروبا من اكتشاف رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة 1498 وصولا إلى العام الجديد سنة 1429، حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات في مختلف أنحاء العالم: أمريكا، إفريقيا، المشرق الأقصى. كانت حركة الكشوفات الجغرافية تهدف إلى تحقيق هدفين هما:

**-** كسر الحصار الذي كانت تفرضه الإمبراطورية العثمانية على التجارة العابرة في أراضيها.

**-** البحث عن الذهب والوصول إلى منابع إنتاجية ووفرته.

1. التطور الفكري والإصلاح الديني : لم يعد الفكر الديني في أوروبا يحتقر وينظر نظرة دنيوية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة، فأصبح العمل في الزراعة والصناعة والأعمال والأنشطة بما فيها الزراعة نفس الأفضلية، كما ظهرت أفكار جديدة في القرن 16 لا تمنع الإقراض بفائدة لأن المقترض يستفيد من المال المعطى له لإقامة مشاريع إنتاجية مربحة على عكس رأي الكنيسة في القرون الوسطى (منع الفائدة) لأن المبلغ المستدان كان يذهب للاستهلاك وليس للإنتاج وهذا ما سمح بتطور نظام الاعتماد وتأسيس المصارف التي سوف يكون لها الدور في نمو النظام الرأسمالي.
2. تطور النظم النقدية: لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموال بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع والمدخرات للمدخرين والمودعين، وهو ما ساهم في زيادة الادخار وبالتالي توفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار العوامل السابقة ساهمت في قيام نظام اقتصادي رأسمالي.

**المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي**

 **المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الاشتراكي**

 مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها:

 **الاشتراكية الخيالية**: قامت على انتقاد النظام الرأسمالي وكشف عيوبه ودعا مؤسسوها إلى تنظيم المجتمع الرأسمالي من جديد وتوزيع الثروة توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع، وبدأت في إنجلترا وفرنسا إلا أنها اتسمت بالخيالية كون مفكريها وضعوا تنظيما جديدا للمجتمع في خيالهم، فالمفكرين كانت آرائهم نظرية بحتة بعيدة عن حيز التطبيق العملي.

**الاشتراكية الواقعية**: صاحبها الألماني كارل ماركس وقد عاب على أصحاب المذاهب الاشتراكية الخيالية انهم لم يعمدوا إلى التحليل العلمي للمجتمع وظروفه الاقتصادية، ليستخلصوا من هذا التحليل القوانين التي تسمح بالتغلب على التناقضات الموجودة داخل القطاع الرأسمالي.

وقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين، وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر. طبق هذا النظام منذ نجاح الثورة البلشفية في 25/10/1917 بروسيا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي في الاتحاد السوفياتي ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

والاشتراكية هي مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وهي النظام الذي يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (أي الملكية الجماعية) كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي.

حيث يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية فيتم رسم أهداف طموحه والسعي لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيها واعيا وكفؤ، ويتصف التخطيط في الاشتراكية بالشمول والمركزية والإلزامية، ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على الاقتصاد وهي تلعب دورا رئيسيا في عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج (الملكية العامة) ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي لتحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

**المطلب الثاني: أسس وخصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي**

 يتسم النظام الاشتراكي بمجموعة من الخصائص تذكر أهمها[[29]](#footnote-29):

1-الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: أي أن وسائل الإنتاج ملك للمجتمع وليس ملك للفرد، أي أن الملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل السلع الاستهلاكية، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى الصورتين، إما ملكية الدولة وهي الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية، أو الجمعيات التعاونية، حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي، أو الصناعات الصغيرة، فمثلا تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية.

2-جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد: يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي بدلا من جهاز الأثمان (نظام السوق) الذي تعتمد عليه الرأسمالية والتخطيط المركزي في الدول الاشتراكية يعني تنظيم النشاط المتعلق بعملية الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والموارد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي، الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل ذلك النظام.

3-زوال المنافسة التجارية: أي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بین الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا.

4-إشباع الحاجات الجماعية (كل حسب طاقته وكل حسب حاجته): أي يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته.

 **المطلب الثالث: تقييم النظام الاشتراكي**

 أ-إيجابياته:

* حماية المستهلك وضمان إشباع الحاجات العامة للمجتمع.
* اعتبار المصالح المشتركة والشعور القومي والوطني كحافز للنشاط الاقتصادي بدلا عن الربح.
* توزيع الثروة على جميع فئات المجتمع سواء المساهمين في الإنتاج أو غير المساهمين فيه.
* الدفاع عن المصالح العامة وحمايتها من سيطرة المصالح الفردية.

ب -سلبياته:

* تمركز السلطة في يد الحكام الذي يصبحون هم الموجه للاقتصاد والاعتماد على تنظيم هرمي للسلطة يجعل انتقال المعلومات في الوقت المناسب أمرا صعبا.
* انخفاض إنتاجية العمال، لعدم وجود رقابة صارمة أو معايير تقييم مناسبة، وأيضا إهمال نظام التحفيز وبالتالي عرقلة المبادرات الفردية.
* ظهور نوع من البيروقراطية، بسبب التخطيط المركزي لجميع الأنشطة الاقتصادية وتقييد الحريات الفردية.
* استفادة الدولة من فائض القيمة الذي يحققه العمال، وهذا يعتبر استغلال لهاته الفئة شبيه بالاستغلال الرأسمالي، وبالتالي فالاشتراكية لم تقض على استغلال العمال بصفة نهائية رغم تخفيفها من حدته.

**الفصل الرابع: الأزمات المالية الحديثة في ظل العولمة**

**المبحث الأول: العولمة الاقتصادية**

 شهدت البيئة المعاصرة للعمل المصرفي العديد من التغيرات والتطورات والتي كان على رأسها العولمة وبشكل أكثر تحديدا العولمة المصرفية التي حتمت على المصارف الاتجاه نحو العديد من الخيارات غير المعهودة، حيث خاضت البنوك التجارية مجالات وأنشطة أكثر اتساعا لضمان مكانها والحفاظ على مكاسبها تلبية لمتطلبات المرحلة الراهنة، وسنتعرض في هذا المبحث إلى مفهوم العولمة المصرفية في المطلب الأول وإلى أهم أسبابها ومتطلباتها في المطلب الثاني.

**المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية**

شهد الربع الأخير من القرن 20 العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية، وهذا ما يتضح من خلال مجموعة من التحولات المتمثلة في إطلاق قوى السوق وثورة التكنولوجيا والمعلومات والسعي لاقتناص الفرص ومواجهة التحديات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها.

وقد نتج عن ذلك مفهوم جديد يعد من أكثر المفاهيم جدلية وصعوبة في تحديد ماهيته ألا وهو مفهوم العولمة الذي لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات وفي إطار تزايد الاعتماد المتبادل، وعموما فإن العولمة تتضح من خلال "ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، فيتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة[[30]](#footnote-30).

إلا أن مفهوم العولمة يبقى متعدد الدلالات ومختلف المعاني وهذا لعمومية استخدام المصطلح التي تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص يتمتع بالقبول العام، وبالتالي فإن النظرة الذاتية لهذا المفهوم لا يجب أن تقتصر على المصطلح بصفة مغلقة، بل يجب أن تتجه إلى طبيعة المصطلح وانفتاحه وتنامي مضمونه.

انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها ومجالات تطبيقها وسيكون تركيزنا في هذا الموضوع على العولمة الاقتصادية.

 تعني العولمة الاقتصادية " تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، لتعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة "[[31]](#footnote-31).

ويشير إلى العولمة الاقتصادية على أنها تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات و لا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها[[32]](#footnote-32)، ولعل الواضح من هذا التعريف للعولمة أنه يركز على أن العولمة قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل و تحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه نسبة المشاركة في التجارة العالمية على أساس العادة للنظر في مبدأ التخصص و تقسيم العمل الدولي والوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، والفاعلون هنا ليس فقط الدول والتكتلات الاقتصادية بل بالدرجة الأولى الشركات متعددة الجنسيات، و يرى آخرون أن العولمة الاقتصادية حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة و أكثر شمولية ليس في سوق السلع فقط بل سوق العمل و رأس المال أيضا[[33]](#footnote-33).

**المطلب الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية**

تتحدد العولمة الاقتصادية في نوعين رئيسيين هما:

1-عولمة الإنتاج: لا ينتج عن عولمة الإنتاج آثار سلبية بقدر ما ينتج عن العولمة المالية وتتحقق من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ويمكن حصرها في محورين:

* عولمة التجارة الدولية: لقد شهدت التجارة العالمية تزايدا ملحوظا ابتداء من العقد الأخير من القرن العشرين، حيث عرفت تحريرا بنسبة 95 % وحققت معدل نمو يصل إلى ضعف معدل نمو الناتج العالمي.
* الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد ازدادت وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر المطبق من طرف الشركات متعددة الجنسيات بصورة أسرع وأكبر من نمو التجارة العالمية خصوصا في بلدان العالم النامي، إذ وصلت في العقد الأخير من القرن الماضي إلى 12 % وذلك يرجع أساسا إلى انتهاج العديد من البلدان آلية السوق من خلال فتح أسواقها لهذه الاستثمارات وكذا سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى تكوين المزيد من التحالفات الاستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من الهيمنة على التكنولوجيا ورؤوس الأموال العالمية.

2-العولمة المالية: **"** إن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية " [[34]](#footnote-34).

وقد ساعدت جملة من العوامل على ظهورها كإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال والتطور الصناعي في بعض الدول النامية واندماجها في السوق المالي وزيادة أهمية تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى تطور أسواق السندات الدولية(\*) وتطور أسواق عملات الأورو الدولية (\*\*) والتطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف التنقل والاتصالات ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:

 **المؤشر الأول: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات.**

**المؤشر الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.**

وتتضمن العولمة المالية تحرير المعاملات التالية[[35]](#footnote-35):

 - المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات.

 - المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.

- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وهي تشمل الودائع والقروض سواء كانت تدفقات للداخل أو الخارج.

- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو المنح.

- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

 **المطلب الثالث: مظاهر العولمة الاقتصادية**

 مظاهر العولمة المتعلقة بالجانب الاقتصادي تتمثل في الآتي:

1. **سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وتحكمها في الاقتصاد العالمي:**

 تستمد ظاهرة العولمة مظاهرها الأساسية من خلال التناصي المتزايد لهذه الشركات، حيث تنشر نشاطها في عشرات الدول محاولة الاستفادة من كل الميزات النسبية في أي دولة أفضلية لبلد المقر القانوني، ومن الملاحظ أن ظاهرة العولمة قد اقترنت بنشاط هذا النوع من الشركات، ذلك أن هذه الأخيرة تسعى دوما للسيطرة على العمليات الاقتصادية الدولية، وهو ما يجعلها في نفس الوقت تعمل على وضع اليد على مجمل مراحل العمليات الإنتاجية على النطاق الدولي.

1. **تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**:

بالرغم من الجدلية القائمة حول من تسبب في الآخر، إلا أنه لطالما اعتبرت الثورة التكنولوجية من مظاهر العولمة، فبها تعذرت المبادلات التكنولوجية وتقلصت المسافات وأزيلت حواجز عديدة واختصر الزمن، وتمكنت المؤسسات من الوصول إلى أسواق أكثر في زمن أقل، وبالرجوع إلى حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة نجد أنها قد أحدثت تأثيرات على نمط الأداء الاقتصادي وذلك من خلال توجه هذه الاستثمارات ذاتها نحو ما يسمى بالاقتصاد الرقمي من خلال الاعتماد على الرصيد الهائل من تقنيات الاتصال و تكنولوجيا المعلومات[[36]](#footnote-36).

1. **تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة**:

 تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول بصورة ملحوظة، مما أدى لارتفاع دخول الدول الصناعية الرأسمالية عن طريق توفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حوافز ومزایا وقوانین وتسهيلات[[37]](#footnote-37).

1. **تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية**:

 تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبالتالي تلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في يناير 1995 وانضمام معظم دول العالم إليها، ونجد أن هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤشرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم، وهذه هي[[38]](#footnote-38):

- صندوق النقد الدولي والمسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.

- البنك الدولي وتوابعه، وهو المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

- منظمة التجارة العالمية، المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

1. **الاندماج المالي**:

تنامت مسيرة العولمة في أسواق النقد والرساميل وتزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود، وفرضت العولمة المالية نفسها بواسطة اندماج أسواق الأوراق والتأمين وفعاليات المصارف العابرة للحدود والوساطة العالمية للدفع، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وانتشار العمليات المصرفية الإلكترونية، وحرية انتقال الأموال[[39]](#footnote-39).

**المبحث الثاني: أمثلة عن أزمات رأسمالية**

 **المطلب الأول: الدورة الاقتصادية:**

تلازم الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة إذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار ومن الانكماش تسمى الدورات الاقتصادية وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القديم وثمة مثال ورد في سورة يوسف من القرآن الكريم عن اقتصاد مصر في زمن النبي بدورة مدتها 7 سنوات من الخصب تعقبها 7 سنوات من العجاف، لكن مظاهر الدورات الاقتصادية أصبحت أكثر تعقيدا منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وأصبحت ظاهرة تلازم اقتصاد السوق بوجه عام.

تعرف الدورة الاقتصادية بأنها تقلبات منظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج، العمالة، الأسعار، ويطلق اسم الدورة الاقتصادية على الفترة التي تفصل أزمة وأزمة أخرى، وتظهر الأزمات الاقتصادية في شكل منتظم كل فترة معينة من الزمن، " في البداية كانت الفترة الزمنية الفاصلة بين كل دورة وأخرى تبلغ 10-11 سنة، فالأزمة الأولى وقعت في 1825، والثانية سنة 1836، والثالثة 1847، والرابعة 1857 وتصبح الأزمات اكثر اقتراب من بعضها في النصف الثاني من القرن 19 وتقل المسافة حتى 7 إلى 9 سنوات بين الواحدة والأخرى، فبعد أزمة سنة 1873 ثم أزمة سنة 1882 وأزمة سنة 1890 وفي المرحلة الإمبريالية (قمة الرأسمالية) كانت أزمة سنة 1900 ثم أزمة 1907 ثم أزمة (1920-1921) وأزمة (1929-1933) "[[40]](#footnote-40) .

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل وهي[[41]](#footnote-41):

1. **مرحلة الانتعاش**: تسمى أيضا بالتوسع وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي في مجمله فيتزايد ببطء فينخفض سعر الفائدة ويتضاءل المخزون السلعي وتتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما استنفد من الإنتاج المخزن مع توسع ملحوظ في الائتمان المصرفي والإيداعات.
2. **مرحلة الازدهار (الرواج)**: تمثل قمة النشاط الاقتصادي حيث يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات وعلى عناصر الإنتاج بسبب توسع المنتجين في الإنتاج والتفاؤل العالي في المستقبل والوصول بالاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج فإذا استمر الارتفاع في الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل هذا سيؤدي إلى صعوبة في زيادة الإنتاج وهذا سينعكس على ارتفاع الأسعار (التضخم).
3. **مرحلة الأزمة (الركود، الانكماش)**: تنخفض أسعار السلع والخدمات في كافة جوانب اقتصاد الدولة وهو عكس التضخم وأسوأ من نتائجه وآثاره إلا انه نادر الحدوث، وينخفض حجم الإنتاج والدخل وتتزايد البطالة والمخزون السلعي، وتطلب البنوك قروضها من العملاء وترتفع أسعار الفائدة مع انخفاض التسهيلات الائتمانية.

يحدث عندما يعاني الاقتصاد من كساد أو ركود مما يؤدي إلى تراجع مؤقت لأوجه النشاط الاقتصادي، أما السبب الرئيسي لحدوث الانكماش فهو قلة الطلب على السلع والخدمات وذلك إما بسبب تراجع القدرة الشرائية أو تدني السيولة النقدية بسبب عجز المصارف المركزية عن ضخ المزيد من النقود.

1. **مرحلة الكساد**: وتتسم بانخفاض الأسعار وانتشار البطالة وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومه.

**1-آلية الانتقال من الركود إلى الانتعاش**:

انخفاض حجم الإنتاج (بسبب تراجع أسعار السلع) ينقل العرض ليتكيف مع حجم الطلب وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق ومن جهة ثانية تنخفض أسعار عناصر الإنتاج وأجور العمال فيزداد الحافز عند الرأسماليين لزيادة الاستثمارات فيزداد التطور نحو الأعلى ويزداد الطلب على السلع وتميل نحو الارتفاع.

**2-آلية الانتقال من الانتعاش إلى الأزمة (الركود)**:

تتم في اتجاه معاكس تماما للآلية السابقة، ففي مرحلة النهوض الاقتصادي يزداد الإنتاج ويفيض عن حاجة السوق فيصبح العرض أكبر من الطلب، وعندما يبلغ الفارق بينهما حدا معينا، تتجه الأسعار نحو الانخفاض فيقل مردود المؤسسات في حين يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق.

 ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وتدني الطلب الفعال مما يقود إلى كساد السلع ويندفع أصحاب رأس المال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد في مرحلة جديدة من الركود (الأزمة).

هكذا تتناوب مراحل الدورات الاقتصادية وتختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعا لاختلاف شروطها بين بلد لآخر أو من وقت إلى آخر، ولكن هناك سمات عامة ملازمة لتطور الدورة وهي أن مرحلة الأزمة (الركود) أطول من مرحلة الانتعاش.

**المطلب الثاني: أزمة الكساد (1929-1933)**

يعود حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية إلى أن النظام الحر يرفض أن تتدخل الدولة للحد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي فأصحاب رؤوس الأموال أحرار في كيفية استثمار أموالهم وأصحاب الأعمال أحرار فيما ينتجون كما ونوعا وهذا ما يمكن أن نسميه فقدان المراقبة والتوجيه، وتتبع الحرية الاقتصادية حرية المنافسة بين منتجي النوع الواحد من السلع، كما أن إدخال الآلة في العملية الاقتصادية من شأنه أن يضاعف الإنتاج ويقلل من الحاجة إلى الأيدي العاملة، وبالتالي فإن فائض الإنتاج يحتاج إلى أسواق للتصريف، وعندما تختل العلاقة بين العرض في ظل انعدام الرقابة تحدث فوضى اقتصادية نتيجتها أزمة حتمية داخل الدولة الرأسمالية.

في ظل الآراء الاقتصادية التي كانت تدعم الفكر الكلاسيكي، قوى العرض والطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد القائم، " واتخذ البنك الفيدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية وانخفاض البطالة مؤقتا، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له، ونتيجة للأوضاع المذكورة انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية مما أدى إلى ارتفاعها وأدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار اسهم أردأ الشركات وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، وزاد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد مضاربين، شركات سمسرة حيث في 24 أكتوبر من عام 1929 عرض على لائحة البيع أكثر من 13 مليون "[[42]](#footnote-42) سهم مما جعل العرض أعلى من الطلب وهبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا الشيء الذي جعل الكثير من المستثمرين في ديون عميقة وعبء ثقيل للبنوك التي أعلنت إفلاسها بسبب الديون العميقة التي تراكمت من كثرة القروض غير القابلة للسداد بسبب انهيار البورصة وإفلاس المستثمرين، وأغلقت المصانع أبوابها، ونتج عن ذلك 30 مليون عاطل عن العمل، ونتائج الكساد الكبير لم تكن منحصرة فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل تأثرت جميع الأسواق العالمية.

ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

لم تقتصر الأزمة على الولايات المتحدة الأمريكية بل امتدت لتشمل العديد من الدول الأوروبية كفرنسا، وألمانيا، إنجلترا، وانتهجت معظم هذه الدول الأفكار الكينزية للخروج من الأزمة، وفي هذا الصدد سنقوم بالتكلم عن الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد وكيف عالجت الأزمة.

 لم يبدأ الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية إلا عام 1933 مع سياسة "العهد الجديد" الذي وضعها الرئيس فرانكلين، حيث نصت سياسته "العهد الجديد" على وضع حلول للأزمة المصرفية عام 1933 وإعادة فتح البنوك السليمة وإصدار قوانين عامي 1933 و 1935 التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات مع تخفيض قيمة العملة (الدولار)، ومنع تصدير الذهب، بالإضافة إلى إصدار قوانين تحقق الاستقرار في قطاع الزراعة (سن قانون التوازن الفلاحي بتقديم مساعدات للفلاحين المديونين وتعويض الراغبين في تخفيض الإنتاج)، وإصدار قانون الإصلاح الصناعي عام 1933 (تخفيض الإنتاج وساعات العمل)، وكذلك توفير فرص الشغل، حيث توجهت أول خطوة للإصلاح الاقتصادي نحو العاطلين عن العمل من خلال تشريع سنَّهُ الكونجرس الأمريكي تضمن إيصال المساعدة للشباب العاطلين عن العمل الذين تقع أعمارهم بين 18 و 25 سنة، المشروع **"** **WORKS PROGRESS ADMISTRATION** **"** ويهدف إلى توجيه تلك القوى العاطلة تجاه العمل في المشروعات الحكومية الخاصة بالبنية التحتية وتشييد المباني والطرق، وقد اشترك حوالي 2 مليون شاب بهذا البرنامج الذي تم العمل به في نوفمبر 1933 وتم إيقافه عام 1934.

 جل الإصلاحات والإجراءات التي جاء بها الرئيس روزفلت هي ترجمة لبرنامجه الاقتصادي المعروف باسم The New Deal، وما أثار دهشة المحللين والمراقبين هي السرعة التي نفذ بها البرنامج.

**المطلب الثالث: أزمة الرهن العقاري 2008**

 تعود بداية الأزمة إلى أغسطس سنة 2007، حين توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات وارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من 64% سنة 1996 إلى 96.2% سنة 2004، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية.

 بمقتضى القانون الصادر سنة 1977 و الذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع، و مع توسع البنوك و المؤسسات المالية في التمويل العقاري بدون ضمانات كافية اثر ذلك سلبا في قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية و رفضها إقراضها، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظاهر حالات الإفلاس، حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس بحوالي 120 مؤسسة مالية.[[43]](#footnote-43)

 يمكن حصر أهم أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 في النقاط التالية:[[44]](#footnote-44)

- التوسع في الإقراض الاستهلاكي والإقراض العقاري من أجل تحقيق أرباح سريعة وطائلة من وراء الإقراض بشكل غير مسبوق في التاريخ وبدون تكوين الاحتياطات الكافية.

- قرار مصرف الاحتياطي الفيدرالي المتعلق برفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم والحد من تدفق الكتلة النقدية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة من 1% إلى 5.25% (من أواخر 2004 حتى بداية عام 2007).

- تدهور البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة وتدخل المصارف المركزية لدعم مال قدره 700 مليار دولار إلا أن ذلك لم يمنع التدهور.

- فشل ملايين المقترضين عن تسديد ديونهم للمصارف فحوالي 3 مليون مقترض بحجم يصل إلى 600 مليار دولار بعد رفع الفائدة في عام 2004.

- غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات التأمين والرهن العقاري.

أما أهم الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة المالية العالمية (مع التركيز على خطة الإنقاذ الأمريكية) ما يلي:[[45]](#footnote-45)

• ضخ مليارات الدولارات في النظم المالية، وذلك من أجل توفير الحماية لهذه النظم ومنعها من السقوط والانهيار، وقد اهتمت المصارف المركزية ومصارف أخرى بتوفير السيولة التي تلبي الاحتياجات الملحة للمصارف.

• تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، حيث عملت المصارف المركزية على إجراء تخفيضات جوهرية ملموسة على أسعار الفائدة الأساسية.

• إقرار مشاريع القوانين التي تركز على حماية أصحاب العقارات وإعادة تمويل قروض الرهون العقارية التي تدعم وتساعد أصحاب هذه العقارات على تجاوز أزمتهم.

**الفصل الخامس: نظام بريتون وودز والنظام الاقتصادي الجديد**

**المبحث الأول: نظام بريتون وودز**

من أجل تنظيم الفوضى التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية جاء نظام بريتون وودز من أجل تنظيم العلاقات التجارية والمالية والنقدية الدولية.

 **المطلب الأول: نشأة نظام بريتون وودز**

 بعد أن حكمت قاعدة الذهب فترة طويلة العلاقات النقدية الدولية توقف نهائيا العمل بها كنظام نقدي دولي نظرا للظروف الاقتصادية والعسكرية التي كانت تعم العالم "نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939"، فأعيد فرض القيود الجمركية وغير الجمركية بشكل أدى إلى انخفاض حجم المبادلات التجارية الدولية والنمو الاقتصادي العالمي بشكل واضح، مما دعى ممثلو الدول الرأسمالية الصناعية للالتقاء في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 بحضور 730 وفد لـ 44 دولة، ويعد الاقتصادي الأمريكي هينوري وايت والاقتصادي البريطاني جون میناردکتیر مهندسا مؤتمر بريتون وودز، فلم يكن المؤتمر وليد الصدفة وإنما كان نتيجة لمباحثات امتدت لأكثر من سنتين لرسم معالم اتفاقية بريتون وودز، شملت هذه المباحثات أهدافا قاعدة، كان من بينها ضرورة إيجاد نظام نقدي دولي لا يجبر الدول النامية على اتباع سياسة نقدية انكماشية لحل مشاكلها خصوصا عند عجز ميزان المدفوعات، فضلا عن تأمين القروض للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، ومراقبة السياسات النقدية للدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية"[[46]](#footnote-46)

 **المطلب الثاني: الطرح الإنجليزي والأمريكي في ظل نظام بريتون وودز**

 قبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز كان قد صرح أمام المؤتمرون مشروعين إحداه تقدمت به المملكة المتحدة على لسان مبعوثها الاقتصادي الكبير اللورد كيتر في 7 أفريل 1943، والثاني تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية على لسان ممثلها الاقتصادي هاري وايت في 6 أفريل 1943.[[47]](#footnote-47)

1. المشروع الإنجليزي: اقترح إنشاء اتحاد المقاصة الدولية، وهو بمثابة بنك للبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي، وتلك العملة أطلق عليها Bancor، وتتحدد حصة كل دولة في هذا الاتجاه الدولي أساسا بحجم التجارة الخارجية، وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب، ولتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانها، كما لا يسمح بتراكم أرصدة البانكور للبلدان الدائنة.

2. المشروع الأمريكي: ووجهة نظره مختلفة تماما، حيث طرحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولار كعملة احتياطية مربوطة بالذهب، بحيث يلتزم البنك الفدرالي الأمريكي بتحويل الدولارات لذهب لأي بنك مركزي في أي وقت، بحكم تفوق الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا على جميع الدول خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، وبالفعل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقرار مشروعها الذي يعرف باسم اتفاقية بريتون وودز، وهو شكل مقارب لمعيار الذهب، ولكن أعطى للدولار الأمريكي نقل عالمي، حيث من الممكن لأي دولة تحويل الدولار إلى ذهب بحسب الاتفاقية، وقد نصت الاتفاقية على التالي:

- يمكن لأي بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يحدد سعر صرف العملة المحلية إما بالذهب أو بالدولار بحيث يكون 35 دولار لكل أونصة من الذهب.

- تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:

\* الأولى: إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والغرض منه تحقيق أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد، وقام هذ الصندوق بمباشرة مهام بعد سنة 1947.

\* الثانية: إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير BRDI والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب وكذا مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.

**المبحث الثاني: مؤسسات نظام بريتون وودز**

نتج عن مؤتمر بريتون وودز 1944 عدة قرارات أهمها إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

**المطلب الأول: صندوق النقد الدولي**

نشأ صندوق النقد الدولي إثر اتفاقية بريتون وودز سنة 1944، وذلك إثر الحرب العالمية الثانية، والتي أفرزت ظهور وبروز قوى عالمية جديدة، وعلى رأسها أمريكا، واستهدفت إنشاء صندوق النقد الدولي تحقيق عدة أهداف أساسية منها[[48]](#footnote-48):

1. إيجاد تنظيم دولي يمثله الصندوق من أجل العمل تحقيق التعاون النقدي الدولي، وتوفير إمكانيات وسبل هذا التعاون.
2. إقامة نظام صرف ثابت مع توفير درجة مرونة محدودة في اطار نظام الصرف الثابت هذا، وبذلك يتم تلافي الجمود في أسعار الصرف العملات في ظل نظام قاعدة الذهب.
3. إلغاء الرقابة على الصرف المتمثلة بالقيود التي تصنعه الدول على تحويل عملتها إلى العملات الأخرى، فهو ما نصت عليه المادة الثامنة من اتفاقية الصندوق.
4. توفير التمويل اللازم لتلبية حاجة الدول الأعضاء من أجل معالجة حالات الاختلال التي تنشأ في موازين مدفوعاتها، حيث يتم لجوء الدولة العضو إلى الصندوق من أجل حصوله على الأرصدة النقدية التي يتم من خلالها معالجة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاته.

**المطلب الثاني: البنك الدولي**

ينظر للبنك الدولي دائما على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي والذي أنشأ في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاتفاقية بريتون وودز، ويمكن تعريفه بأنه " المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ويهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.[[49]](#footnote-49)

**المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة**

هي منظمة عالمية تأسست سنة 1995، تعمل على تحرير التجارة العالمية بإزالة الحواجز والقيود والجمركية بين الدول ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتقف على قدم المواساة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم توجيه السياسات الاقتصادية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.

**المطلب الرابع: انهيار نظام بريتون وودز**

خلفت الحرب العالمية الثانية دمارا لأوروبا واليابان، ولم تستطيع أوروبا تزويد نفسها بالسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية اللازمة لإعادة البناء، لذلك وجب استيراد العديد من السلع وكانت المشكلة هي الحاجة إلى العملة الصعبة وخاصة الدولار الأمريكي، ونظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الأساسي للسلع الإنتاجية، فقد كان نقص السلع في أوروبا يمثل نقصا في الدولارات.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعدد من المنظمات الدولية بمنح عدد من الامتيازات والمنح لأوروبا شملت برنامج الانتعاش الأوروبي المعروف بمشروع مارشال 1947، الذي تبعه زيادة صادرات أمريكا وتحقيقها لفائض في الميزان التجاري وذلك بتدفق جزء كبير من الاحتياطات الذهبية والنقدية الأوروبية إلى أمريكا[[50]](#footnote-50)، حقق الرصيد الذهبي الأمريكي عام 1957 ما قيمته 23 مليار دولار.

واجه ميزان المدفوعات الأمريكي عجزا حادا، ووجدت البنوك المركزية الأجنبية نفسها تركم دولارات بسرعة أكبر مما ترغب فيه، وفي عام 1960 وصلت المستحقات الأجنبية الرسمية على مخزون الذهب الأمريكي تقريبا حجم مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب جميعه.

أدت أزمات الإسترليني عام 1967 بفعل المضاربات إلى تخفيض قيمته، وتزامنت هذا المضاربات القوية ضد الدولار أدت إلى ارتفاع أسعار الذهب، وأخذ مجمع الذهب مرة أخرى تناقض للوقوف في وجه الزيادة في الأسعار[[51]](#footnote-51).

في ظل الظروف السابقة اضطر الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" إلى أن يعلن في 15 أوت 1971 قراراته التي اشتملت فصل ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب وإلغاء قابلية التحويل وتخفيض قيمته الذهبية، وبالتالي نهاية نظام بريتون وودز وقاعدة الصرف بالذهب.[[52]](#footnote-52)

**الفصل السادس:معاهدات السلام والنهضة الألمانية**

**المبحث الأول: ألمانيا في ظل الحرب العالمية الأولى والثانية**

**المطلب الأول: ألمانيا قبل وبعد الحرب العالمية الأولى**

كانت ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى دولة عظمى بكل معنى الكلمة و أقوى دول القارة، و في السنوات العشر قبل الحرب كانت ألمانيا على درجة واسعة من النمو الاقتصادي و السكاني، فقد كان النمو الاقتصادي فيها عظيما وأفضل من إنجلترا لأن ألمانيا حققته دون القضاء على الزراعة بل طورتها، و كانت أول دولة أوروبية في استخراج الفحم الحجري، والأولى في الصناعات التحويلية المعدنية وكذلك الكيميائية والكهربائية[[53]](#footnote-53)، و كان التطور الحاصل في ألمانيا آنذاك يرجع في الأساس إلى طبيعة الفرد الألماني، الذي كان يتمتع بكفاءة من جهة ومن جهة أخرى كان يمتلك روحا قومية تتخللها نزعة السيطرة والنفوذ والحكم[[54]](#footnote-54).

 وكانت ألمانيا، بين عامي 1900م -1914م أكبر مصدر في العالم للمنتجات الصناعية، مع نجاحات واضحة في التجارة الخارجية.[[55]](#footnote-55)

أضر اندلاع الحرب العالمية الأولى كثيرا بالاقتصاد الألماني، وزادت نسبة العاطلين عن العمل، على الرغم من استدعاء ملايين الرجال للخدمة العسكرية على جبهات القتال، كذلك واجهت الصناعة نقص القوى العاملة المؤهلة للعمل في المصانع، كما انهار الاقتصاد الزراعي في ألمانيا، فعلى الرغم من ترشيد الاستهلاك فإن المواد الغذائية لم تكف للجميع، وعلى غرار الصناعة واجهت الزراعة نقصا في الأيدي العاملة، وكانت ألمانيا في ذلك الوقت تستورد ثلث موادها الغذائية، ونصف علف الحيوانات من الدول الأجنبية.[[56]](#footnote-56)

**المطلب الثاني: معاهدات السلام**

**الفرع الأول: معاهدة فرساي**

تم التوقيع على هذه المعاهدة في 28 جوان 1919، بعد أن عرضت بنودها على الوفد الألماني، و أعطي أهم فرصة للرد في غضون ثلاثة أسابيع[[57]](#footnote-57)، و فكر بعض الألمان في رفض توقيعها، لكن كبار القادة الألمان أكدوا أن هذا غير ممكن، لأن ألمانيا انهارت عسكريا وسياسيا، و نتيجة لمعاهدة فرساي أضاعت ألمانيا الألزاس واللورين، والممر البولوني، إضافة إلى تعويضات هائلة مفروضة عليها، كما حدد تعداد جيشها، و أن يكون دون مدفعية ثقيلة أو طيران، و منع التجنيد الإلزامي، و نزع سلاح منطقة رينانيا، و قدرت حجم التعويضات بـ 132 بليون مارك ذهبي بأقساط على مدى 30 سنة، و تسليم أسطولها التجاري[[58]](#footnote-58)، و أتى في هذه المعاهدة عدة شروط مالية واقتصادية، عادت بنتائج وخيمة أضعفت ألمانيا اقتصاديا.

إن هذا السلام الذي أقامته معاهدة فرساي كأنه كان مقدمة لحرب ثانية.

**الفرع الثاني: المعاهدات الأخرى ضد الدول المنهزمة**

نلخص في الجدول التالي إجمال معاهدات السلام الموقعة بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1919) في الجدول التالي:

**جدول رقم (1): معاهدات السلام بعد الحرب العالمية الأولى**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المعاهدات** | **تاريخها** | **الطرف المعني بها** | **أهم شروطها** |
| معاهدة سان جرمان | 10 سبتمبر 1919م | الإمبراطورية النمساوية-المجرية | - فصل النمسا عن المجر.- اقتطاع أجزاء ترابية منها لصالح: يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا وبولونيا ورومانيا.- تحديد قواتهما العسكرية. |
| معاهدة تريانون | 4 جوان 1920م |
| معاهدة نويي | 27 نوفمبر 1919م | بلغاريا | - اقتطاع أراضي بلغارية لصالح اليونان ويوغوسلافيا ورومانيا.- تحديد قواتهما العسكرية. |
| معاهدة سيفر | 10 أوت 1920م | الإمبراطورية العثمانية | - تفكيك الإمبراطورية العثمانية وتسليم جل أراضيها الأوروبية لليونان.- اقتطاع أراضي المشرق العربي وإخضاعها للانتداب الفرنسي والإنجليزي. |

**المصدر: حوحو سعاد، مرجع سابق، ص71**.

**المطلب الثالث: ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية**

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن انهيار ألمانيا في 8 ماي 1945، واستسلامها، بلا قيد أو شرط لقوات الحلفاء التي احتلتها.[[59]](#footnote-59)

مبدئيا مؤتمر بالطا، و بعد عقد اجتماعات عدة للجنة الرباعية من الدول الحليفة تقرر حصول الاتحاد السوفياتي على 50 % نسبة هذه التعويضات بحث يأخذ 45 % من المنطقة الألمانية التي يحتلها و5 % من المناطق المحتلة الأخرى، و قام الاتحاد السوفياتي بتفكيك العديد من المصانع الألمانية و نقلها إلى روسيا مثل مصانع المختصة بإنتاج العدسات، و مصانع سيارات ( Opel ) و مصانع صواريخ من بينهم 600 عالم ومهندس، و قدر عدد أسر هؤلاء الذين رحلوا إلى روسيا بحوالي 62 ألف نسمة[[60]](#footnote-60)، و يمكن إجمال النقاط التالية المتعلقة بوضع الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية:[[61]](#footnote-61)

* انخفاض الإنتاج الصناعي في البلاد إلى الثلث.
* انخفضت المساكن في البلاد إلى نسبة 20 % فقط.
* انخفض الإنتاج الغذائي إلى نصف ما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية.
* تم قتل آلاف الرجال وإصابة الآلاف بالشلل ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عام، أي الفئة العمرية التي تشكل صلب البلاد.
* أدى التقنين الغذائي إلى ظهور سوق سوداء ضخمة لتوفير الأغذية.

بلد تعيش ظروفا كهذه يحتاج فعلا إلى معجزة للنهوض من جديد والخروج من الأزمة وإيجاد حل لهذه المشاكل.

**المبحث الثاني: النهضة الألمانية**

تشير النهضة الاقتصادية إلى طفرة أو قفزة نوعية عرفها الاقتصاد الألماني، وحددتها لا يأتي من فراغ، وإنما نتيجة لجهود جبارة وإصلاحات تشمل العديد من الميادين.

**المطلب الأول: عوامل نجاح النهضة الألمانية**

إن تفوق الألمان صناعيا وفكريا لم يأت من العدم، حيث أن ذلك يرجع لجملة من الأسباب، يمكن حصرها أهمها في النقاط التالية:[[62]](#footnote-62)

* القدرة الإبداعية: حيث لعب هذا العامل دورا حاسما في استقرار سوق الصادرات نحو باقي دول العالم، والفرد الألماني يتميز بقدرته على الإبداع والابتكار.
* التوحيد والربط: من خلال الربط بين الماضي والحاضر، حيث يستند الاقتصاد على نجاحاته في الماضي لتكون بالنسبة له بمثابة المحفز، ويخطط للمستقبل عن طريق تنمية ذاته ليتسنى له منافسة غيره.
* خاصية التفرد: يظهر ذلك جليا من خلال تميز النموذج الألماني عن غيره من ناحية الرؤية والأداء والاستمرارية.
* قوة الطبقة الوسطى: حيث تلعب هذه الطبقة دورا قويا وبارزا في دعم عجلة الاقتصاد وتتخصص في التقنية العالمية والخدمات المعاصرة، وتمتلك مرونة عالية للاستجابة للسوقين الداخلية والخارجية.
* خاصية تحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوة: دفعت ألمانيا الشركات الناشئة وحفزتها على التصدير منذ اللحظة الأولى، مما ساهم في إكساب هذه الشركات ثقافة ومهارة توجيه الصناعة نحو التصدير للخارج عوض الاكتفاء بحاجيات الداخل.
* ارتباط العلم بالعمل والغايات: حيث تجمع التكوين النظري والتطبيقي في أنظمة التعليم الألمانية، ويعلمون التلاميذ والطلبة على أن هذا العلم يجب أن يبلغوا به أهداف معينة خاصة في مجال التصنيع.
* خاصية الارتباط السياسي بالاقتصادي: عكفت ألمانيا على ربط استقرار قطاعها الصناعي باستقرار باقي القطاعات ومن بينها السياسي، ويعتبر هذا من شروط النجاح السياسي لكل حزب يحكم ألمانيا.

 **المطلب الثاني: الإجراءات والحلول الألمانية لمواجهة الأزمة**

بدأت عملية إعمار ألمانيا بمشروع مارشال والذي قام الجنرال مارشال بوضعه لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبنهاية سنة 1952، السنة التي أعلنت فيها نهاية المدة المحددة بتنفيذ برنامج مارشال، وصلت قيمة المبلغ الإجمالي الذي حصلت عليه بألمانيا الغربية من أمريكا في إطار المساعدات إلى قرابة 3 مليارات دولار، 1.4 مليار دولار منها مصدرها برنامج مارشال، وشكلت هذه القيمة عشر المبلغ الإجمالي الذي صرفته أمريكا في إطار هذا البرنامج، وبالتالي احتلت ألمانيا المرتبة الرابعة بين الدول المستفيدة، مبلغ ضخم كهذا لا بد وأن يكون له تأثيرا إيجابيا على عملية النمو الاقتصادي، أما العامل الرئيسي الذي أدى إلى تعثر التقدم الاقتصادي في ألمانيا الشرقية يرجع إلى السياسة الاقتصادية التي انتهجتها بإيحاء من الاتحاد السوفياتي الذي كان يجد في وجود الفقر والبطالة تربة خصبة لانتشار الشيوعية إضافة إلى عوامل أخرى أهمها كما سبق ذكرها إقدام الاتحاد السوفياتي على نقل العديد من المصانع ووسائل الإنتاج الصناعية من ألمانيا الشرقية إلى المناطق السوفياتية ليعوض نفسه عن الخسائر التي لحقت به.

سرعان ما تحول الحرب والدمار الشامل إلى بنايات ومعالم تاريخية تشهد على عبقرية مشيديها وعلى حسهم الفني، وأيضا على إصرار هذا الشعب الأبي على تخطي العقبات والتغلب على الشدائد والمحن، أما الاقتصاد فقد عرف ازدهارا لم يسبق له مثيل، والبيانات في الجدول التالي تثبت ذلك:

**جدول رقم (2): قيم اقتصادية حول الاقتصاد الألماني "1945-1973"**

|  |
| --- |
| **قيم اقتصادية** |
| * ارتفاع سريع للقيمة الحقيقية للدخل الفردي
 |
| * ارتفاع بنسبة 96% خلال المدة (1945-1960) على سبيل المقارنة (1918-1933: 14%)
 |
| * 4.9% كمعدل نمو سنوي خلال المدة(1950-1973) (في أوروبا الغربية 3.8%)
 |
| * تزايد في عدد اليد العاملة: ارتفع عدد العاملين خلال المدة ما بين (1945-1960) بمقدار 11مليون عامل
 |
| * 4.7 مليون مهجر، 4ملايين من العائدين إلى الوطن بعد انتهاء الحرب، 1.8 فار من ألمانيا الشرقية سابقا
 |
| * تراجع سريع في نسبة البطالة في السنوات التب تلت سنة 1950
 |
| * تراكم كبير في رؤوس الأموال: تزايد بمعدل 6.6% سنويا خلال المدة (1950-1973)
* النمو الاقتصادي أصبح مرتبط بشكل كبير بالتقدم التكنولوجي
 |
| **قيم تخص العملة** |
| * التضخم
 |
| * تراجع في نسبة التضخم لتصل إلى 1.8% (1955-1960)
* خلال المدة (1961-1970) ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 3.3%
 |
| * الفائدة
 |
| * بلغت قيمة الفائدة 3.1% خلال المدة (1955-1972) وقد عرفت انخفاضا مقارنة بالدورات السابقة
 |
| **التجارة الخارجية** |
| * ارتفاع كبير في قيمة الصادرات في الخمسينيات من القرن العشرين (نسبة 4.73%)
 |
| * ارتفاع طفيف في قيمة الواردات
* فائض في الميزانية العامة للدولة وارتفاع الضغط على المارك بسبب ارتفاع قيمته (السنوات التالية عرفت ارتفاعا في قيمة المارك: 1961-1969-1971-1973)
 |

**المصدر: عبد الجليل أميم، مرجع سابق، ص123.**

**الفصل السابع: بروز الاقتصاديات الآسيوية**

**المبحث الأول: عوامل ومؤشرات النجاح في الاقتصاديات الآسيوية**

**المطلب الأول: عوامل نجاح الاقتصاديات الآسيوية**

إن حجم النجاح المحقق في التجربة الآسيوية يعتمد على العديد من الأسباب أهمها:

* ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار مقارنة ببقية دول العالم، حيث كان يصل معدل الاستثمار في المتوسط إلى حوالي 35 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 18 % في بقية دول العالم الأخرى بما فيها الدول المتقدمة.
* الحرب الباردة وما ترتب عليها من نتائج، حيث أراد الغرب أن يحول كوريا الجنوبية إلى دولة صناعية حديثة في مقابل كوريا الشمالية، ويحول تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة إلى واجهة براقة في مواجهة الصين الشعبية، وهكذا تم ضخ الأموال إلى هذه البلدان، وتم فتح أسواق التصدير أمام منتجاتها بلا حدود.[[63]](#footnote-63)
* الدور الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات من خلال بناء منصات تصدير في تلك البلدان، وقد ساعدت تلك الأوضاع على توجه تلك البلدان للتصدير مباشرة من دون المرور بمرحلة الإحلال محل الواردات لأنها تحولت إلى منصات تصدير لشركات دولية.[[64]](#footnote-64)
* نجاح دول جنوب شرق آسيا من الخروج من دائرة الركود التقني والتكنولوجي، ودخول دائرة الإبداع والابتكار التكنولوجي، فاليابان هي من بدأت الخطى الأولى على هذا الطريق، ثم تبعتها بقية البلدان الآسيوية الناهضة بما فيها الصين.[[65]](#footnote-65)
* دور مراكز التفكير الاستراتيجي "Think Tanks" في ترشيد السياسات المستقبلية لمسارات النمو في هذه البلدان من خلال بلورة رؤى علمية للواقعين المحلي والعالمي ولا سيما في مجالات:

\* تحديد الأولوية القطاعية.

\*رسم اتجاهات التطور التكنولوجي.

\* تعيين نمط التغييرات المؤسسية المطلوبة لمصاحبة عمليات النمو والتنمية.

\* اهتمام حكومات الدول الآسيوية بالأسواق المالية، حيث تم توسيعها من خلال إدخال أدوات مالية جديدة وتعديل التشريعات التي تحكم هذه الأسواق وتقوية نظام الرقابة على الشركات وتشجيع المزيد من مؤسسات الاستثمار الأجنبية على الاستثمار في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى ضرورة تحسين نوعية البيانات المالية التي تعرضها الشركات المحلية، وتحقق لسنغافورة نجاح كبير في مجال الأسواق المالية من خلال تطبيق سياسة الخصخصة بهدف تقوية سوق الأسهم وقطاع الخدمات المالية حتى أصبحت سوق سنغافورة في المرتبة الرابعة على المستوى العالمي بعد لندن ونيويورك وطوكيو.[[66]](#footnote-66)

\* الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم الجيد لبناء قدرات بشرية ملائمة للتنويع الاقتصادي والتصنيع والبحث والابتكار.

**المطلب الثاني: مؤشرات النجاح الآسيوي**:

1. تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي في كوريا 7700 دولار وذلك عام 1993 وارتفع إلى حوالي 10.000 دولار عام 1995 نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الكوري من خلال من 296 مليار دولار عام 1993 إلى 449 مليار دولار عام 1995،[[67]](#footnote-67) أما عام 2020 فقد وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا إلى 31.489.1 دولار.[[68]](#footnote-68)
2. عدالة توزيع الدخول بين فئات المجتمع، فمع النمو المتواصل السريع تنخفض عدم عدالة توزيع الدخل الشخصي في هذه البلدان، ومن المقاييس المعبرة عن العدالة في توزيع الدخل هو النسبة بين نصيب" أعلى 20%" من السكان بحسب الدخل إلى أدنى 20% منهم دخلا، وكلما كبرت هذه النسبة زادت درجة عدم العدالة، وكانت هذه النسبة 5 في تايوان، 7 في كل من كوريا الجنوبية وإندونيسيا 8 في تايلاند وسنغافورة، و9 في هونغ كونغ.[[69]](#footnote-69)
3. تطور التجارة الخارجية للدول الآسيوية، حيث نجحت الدول الآسيوية في إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدول الصناعية، ففي عام 1992 بلغ حجم التعامل التجاري لهونغ كونغ 50 % مع الدول الصناعية مقابل 46 % من تجارة سنغافورة مع هذه الدول.
4. تطور معدلات النمو الاقتصادي وتزايد الاحتياطات النقدية في البلدان الآسيوية، حيث وصل إلى ما يزيد على 10 % عام 1993 مقابل 3 % في البلدان الصناعية المتقدمة، وفي مجال الاحتياطات النقدية سجل تايوان أكبر احتياط نقدي عالمي بلغ 100 مليار دولار في عام1995.[[70]](#footnote-70)

تطور معدلات الادخار والاستثمار في البلدان الأسيوية، حيث شهدت العقود الأخيرة الماضية تطور كبير في معدلات الادخار المحلي، أما عن أثر الادخار على الاستثمار فقد ظهر واضحا وذلك بتزايده خلال القرو

**المبحث الثاني: أمثلة عن تجارب تنموية**

**المطلب الأول: التجربة التنموية الماليزية**

 **الفرع الأول: مراحل التنمية في ماليزيا**

بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا بعد الحصول على الاستقلال (1958)، ويمكن تقسيم التحولات التي لحقت بمسار التنمية في ماليزيا على النحو التالي:[[71]](#footnote-71)

1. حقبة السبعينات: هذه الحقبة تغطي الخطة الماليزية الثانية (1971-1975) والخطة الماليزية الثالثة (1976–1980)، واتسمت بتطوير دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية، كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه نحو التصدير، حيث تم التركيز على الصناعة الإلكترونية وبعض المنتجات التصديرية الأخرى، واستخدمت الحكومة الشركة العامة للبترول ومنتجاته (pernas) كشركة قابضة نجحت في شراء أغلب الشركات الأجنبية، وأصبح عدد الشركات العامة ما يفوق 100 شركة.
2. فترة التضييع الثقيل (1981-1986) تم تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي قبل الانطلاق إلى آفاق التصدير الجديدة، ولقد ركزت عملية التنمية على:

موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

عقب بدء مرحلة الصناعات الثقيلة أصاب ماليزيا بتتبعات الكساد العالمية 1980، ما جعلها تنتهج توجه جسدته الخطة الصناعية الأولى (1986-1995).[[72]](#footnote-72)

1. مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية (1996-2005) كانت من المبتكرات المهمة في الخطط التنموية في ماليزيا أن تكون المكونات العلمية والتكنولوجية أساسا في الخطط التنموية في ماليزيا وكذلك التأكيد على تطوير التكنولوجيا في مجال الصناعة.

 **الفرع الثاني: عوامل نجاح التجربة الماليزية**

تعددت الأسباب التي أدت إلى نجاح التجربة التنموية في ماليزيا، يتمثل أبرزها فيما يلي:

**أولا: القيادة السياسية**

تهيأ لماليزيا الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر، عدد من القيادات السياسية المتميزة، تتمتع بروح المبادرة والتأثير في مجرى الأحداث، وبالرغم من التحديات التي كانت تواجه ماليزيا خلال مسيرتها التنموية إلا أنها استطاعت بفعل حنكة قادتها ووعيهم للمعضلات الداخلية والخارجية أن تتمكن من الخروج منها.

**ثانيا: إدارة التعايش السلمي**

ركزت القيادة الماليزية على مستويين الأول تحويل العوامل الديموغرافية والتنوع العرقي إلى عامل قوة ووحدة بدلا من أن يكون عامل تهديد للأمن القومي الماليزي بفضل ثقافة التعايش ومبدأ احترام وتسامح كل جماعة سياسية تجاه ثقافة الجماعات الأخرى أما المستوى الثاني فهو تحقيق النهضة الاقتصادية والرفاهية لكافة العرقيات في البلاد.

**ثالثا: الاستقرار السياسي والأمني**

يعد الاستقرار السياسي من أهم متطلبات تحقيق أي تنمية في العالم، وقد تمتعت ماليزيا باستقرار سياسي كان عاملا رئيسيا في نجاح نموذجها التنموي، وذلك بفضل استقرار المؤسسات وكفاءة وفعالية الأداء الذي كانت تتمتع به.

**رابعا: الاستثمار في تنمية الإنسان الماليزي وتطوير قدراته**

كان تركيز كل الحكومات الماليزية المتعاقبة بالدرجة الأولى على التنمية البشرية كونها عماد التطور الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته من خلال التعلم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة، وتبين الإحصائيات أن ما تنفقه ماليزيا على التعليم يبلغ ثلاثة أضعاف ما تنفقه على الجيش والدفاع فعلى سبيل المثال بلغت ميزانية التعليم حوالي 40.13 رينجت أي حوالي 13 مليار دولار بينما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش نحو 14.04 مليار رينجت أي حوالي 4.56 مليار دولار.[[73]](#footnote-73)

**المطلب الثاني: التجربة التنموية الصينية**

مرت التجربة الصينية بعدة محطات من الإصلاح والانفتاح نوجزها فيما يلي:[[74]](#footnote-74)

1. مرحلة البناء الاشتراكي (1948-1976): كان الهدف العاجل الذي يواجه الصين آنذاك هو استعادة الاقتصاد وإعادة تأهيله بعد أن دمرته سنوات الحروب والصراعات والتضخم، ولقد أقامت الصين نظاما اشتراكيا، حيث بدأت الدولة تستولى على رأس المال الخاص بالتدرج في أوائل الخمسينيات.
2. مرحلة سياسيات الإصلاح (1978-1984): في 1978 بدأ "المحدثون" برنامجا هدفه مضاعفة الإنتاج الزراعي والصناعي بحلول سنة 2000 وذلك بتبني مكونين أساسيين لهذه الاستراتيجية هما: الاستيراد الكامل للصناعة والتكنولوجيا وكذلك استبعاد الدولة عن دائرة الإنتاج والاستثمار وترك المجال لقوى السوق.
3. سياسيات الإصلاح (1984-1988): تواصلت سياسية الإصلاح الزراعي وانتقلت عملية الإصلاح من الريف إلى المدينة سنة 1984، وتم إدخال نظام المساهمة إلى أكثر من 50 % من المؤسسات الإنتاجية، واتسع نطاق الاقتصاد التجاري، وبنهاية تسعينات القرن 20 أصبح الاقتصاد يعمل بنظامين، هما من الإصلاح ونظام العلوم والتكنولوجيا.
4. تجميد الإصلاح (1989-1991): في 1988 جمدت الحكومة الصينية الإصلاحات وهذا لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم، وفرضت الرقابة على الأسعار.
5. سياسات الإصلاح (1992-2010): في عام 1992 كانت العودة إلى الإصلاحات والانفتاح، وفي العام نفسه حدد مؤتمر الحزب الشيوعي هدفا جديدا هو "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وتسارع تحديد الأسعار، وفي نوفمبر 2001 أصبحت الصين عضو في منظمة التجارة العالمية، وهو ما أدى إلى انفتاحها على السوق العالمية.

في 2003 أعلن الحزب الشيوعي عن عدة تعديلات على الدستور أبرزها الحماية الفكرية الخاصة وفي مارس 2004 وافق مؤتمر الشعب الوطني على إجراءات لتوزيع الدخل بشكل متوازن بين الريف والمدينة بما يحافظ على العدالة الاجتماعية، وفي 2005 تمت الموافقة على الخطة الخماسية الحادية عشر (2006-2010) والهادفة لبناء مجتمع اشتراكي متناغم من خلال التوزيع العادل للثروة وتطوير التعليم والرعاية الطبية والأمن الاجتماعي.[[75]](#footnote-75)

حققت أهم المؤشرات الاقتصادية في الصين تقدما ونموا كبيرا في العقود الأخيرة حتى وقتنا الحاضر، وسوف نقوم بالتركيز على بعض المؤشرات الهامة:

1. معدل النمو ومتوسط دخل الفرد: تحولت الصين في السنوات الأخيرة من اقتصاد ينبني بالأساس على الزراعة لتصبح الاقتصاد الثاني في العالم، إلا أن الصين تظل بلدا ذا دخل متوسط، ويعد أهم تحدي هو إنفاق المزيد من المدخرات لدفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام، يوضح الجدول التالي أكبر دول العالم في حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2017:

**جدول رقم (03) مقارنة بين الناتج المحلي في الصين ومجموعة من الدول عام 2017**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الدولة** | **حجم الناتج (بالمليون دولار)** | **معدل النمو عن العام السابق** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 19.589.613 | 2.19 |
| الصين | 12.237.782 | 6.86 |
| اليابان | 4.872.415 | 1.73 |
| ألمانيا | 3.693.204 | 2.16 |
| المملكة المتحدة | 2.631.228 | 1.74 |
| فرنسا | 2.588.893 | 2.16 |
| الهند | 2.575.667 | 6.68 |

**المصدر: أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 46، العدد 3، 2019، ص:562**

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزايد، وفي عام 2017 استطاعت الصين اجتذاب 136.3 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما زاد من قدرة الصناعة على التصدير، وتلبية الطلب المحلي.

ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين خلال الفترة (2000-2017):

**جدول رقم (04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين خلال الفترة (2000-2017)**

|  |  |
| --- | --- |
| **السنة** | **الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار)** |
| 2000 | 40772 |
| 2001 | 46846 |
| 2003 | 52743 |
| 2004 | 535.5 |
| 2005 | 724.6 |
| 2006 | 72715 |
| 2007 | 83521 |
| 2008 | 108312 |
| 2009 | 95000 |
| 2010 | 114734 |
| 2011 | 123985 |
| 2012 | 121.80 |
| 2013 | 123911 |
| 2014 | 128500 |
| 2015 | 135610 |
| 2016 | 133710 |
| 2017 | 136320 |

**المصدر: أحمد فاروق عباس، مرجع سابق، ص567.**

تعد الصين ثاني أكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

1. مستوى معيشة السكان: حسب المعايير الدولية التي تحدد عتبة الفقر لمجمل البلدان بدولار واحد يوميا (بالتعادل مع القوة الشرائية) يوجد في الصين ما بين 110-120 مليون فقير (أي ما يعادل 9-17 % من السكان)، وأيا كانت من المعايير المعمول بها، فإن عدد ونسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر شديد انخفض بصورة ملحوظة، لأن عددهم في بداية التسعينات تراوح ما بين 260-380 يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا، وانخفاض عدد الفقراء يعزي بشكل رئيسي إلى النمو الاقتصادي الشديد وليس إلى توزيع أفضل للدخول.[[76]](#footnote-76)

**قائمة المراجع:**

 **أولا: الكتب**

1. خالد أبو القمصان، موجز في تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
2. خالد أبو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
3. شيماء عبد الوهاب، بن طاهر حسين، الوجيز في الوقائع الاقتصادية -الجزء الأول، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003.
4. عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
5. أحمد بركات، تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، دار بلقيس، الجزائر، 2014.
6. بن طاهر حسین، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2010.
7. محمد يونس عبد الحليم، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر 2019.
8. عبد العلي كاظم المحمودي، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
9. حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا، دار الفكر العربي، مصر 1994، محمد الكوادي، الاجتهاد والتجديد في الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
10. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
11. يوسف عبد الله عبابنة، الأزمة المالية المعاصرة، عالم الكتب الجديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
12. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
13. فليح حسن خلق، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.
14. زينب حسین عوض الله، العلاقات الدولية، الفتح للطباعة والنشر الإسكندرية، ص.
15. المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد أفاقه المستقبلية، أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001.
16. محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
17. عبد الفتاح أبو علية، "تاريخ أوروبا الحديث والمعاصرة"، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2007، ص ص: 461-465، "بتصرف".
18. على محافظة، ألمانيا والوحدة العربية (1945-1995)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002. **ثانيا: المجلات والدراسات والمطبوعات**
19. سید شوريجي عبد المولى، ملامح التجارب التنموية للدول الآسيوية وإمكانية استفادة البلدان العربية منها، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 12، العدد 24، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.
20. محدة ناصر، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020/2021.
21. أحمد عبد العزيز وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 86، العراق 2011 ن 66.
22. مفتاح صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 02، جوان 2002.
23. كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2010.
24. حركاتي فاتح، مطبوعة دروس في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2018/2019.
25. يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، بدون سنة نشر.
26. نيرمين سعد الدين ابراهیم، صعود النازية: ألمانيا بعد الحربين العالميين: سياسيا، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008.
27. وضاح نوفل، نتائج الحرب العالمية الأولى على ألمانيا، مجلة جامعة دمشق، المجلد 34، العدد الثاني، سوريا، 2018.
28. حوحو سعاد، تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015.
29. لويس سنايدر سعيد عبود السامرائي، العالم في القرن العشرون، مطابع سمياء بيروت،1999.
30. طارق ثابت، التجربة الصينية: مسيرة وفرص الريادة الاقتصادية للعالم، المركز الدراسات العربي للبحوث والدراسات، قطر، 2018.
31. فاتح غلاب، فیروز زروخي وآخرون، تجربة بلدان شرق آسيا وتعزيز الثروة-التجربة الصينية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
32. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
33. عائشة عباش، نهى الدسوقي وآخرون، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا، دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، ألمانيا، 2019.

**ثالثا: الأطروحات والمذكرات والملتقيات**

1. يحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
2. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف -نظرة شمولية- مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع والتحديات"، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر، 2004.
3. بو بكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات: حالة قطاع البترول، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009/2010.
4. وران عبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جزائر 2014-2015.
5. عادل بلجبل، التجارب التنموية الاقتصادية الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2017/2016.

**رابعاً: المواقع الإلكترونية**

1. محمد خیر طيفور، صبحي كردعربو، الآثار المالية للعولمة، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alqaly.com/ab7ath> تاريخ الزيارة 15/01/2020

1. مؤتمر بريتون وودز، مقال منشور في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://political_encyclopedia.org/dictionary> تاريخ الزيارة 07/07/2020

1. المعجزة الاقتصادية الألمانية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.almrsal.com/post> تاريخ الزيارة:08/07/2020

1. التجربة التنموية الصينية، مقال منشور في الموقع الإلكتروني:

Pulpit.alwatan.voice.com/content/print/print/470723.html بتاريخ 09/07/2021.

1. () خالد أبو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الامعية، الجزائر، 2000، ص: 5 (أ ت/ 448). [↑](#footnote-ref-1)
2. () الرجع السابق ، ص 5. [↑](#footnote-ref-2)
3. (\*)هي سلسلة من الحروب وقعت بين الدول الأوروبية خلال فترة حكم نابليون بونابرت لفرنسا والتي لعبت الثورة الفرنسية 1789 م دورا كبيرا في اثارة شرارتها (1803- 1815) الحرب بين فرنسا وبريطانيا. [↑](#footnote-ref-3)
4. () خالد أبو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الامعية، الجزائر، 2000، ص: 5 (أ ت/ 448). [↑](#footnote-ref-4)
5. () شيماء عبد الوهاب، بن طاهر حسين، الوجيز في الوقائع الاقتصادية – الجزء الأول، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص:7. [↑](#footnote-ref-5)
6. () عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص:40. [↑](#footnote-ref-6)
7. (\*) يدعى انفصال مهام المرأة عن الرجل في المرحلة المشاعية بالتقسيم الفيزيولوجي للعمل أو التقسيم الطبيعي للعمل أو التقسيم الجنسي للعمل. [↑](#footnote-ref-7)
8. () محدة ناصر، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020/ 2021، ص 5. [↑](#footnote-ref-8)
9. () شيماء عبد الوهاب، بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص 7. [↑](#footnote-ref-9)
10. () أحمد بركات، تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، دار بلقيس، الجزائر، 2014. [↑](#footnote-ref-10)
11. (\*) أسرى الحروب كانوا يقتلون لأنه في ظل انخفاض مستوى أدوات العمل لا يستطيع الأسرى إنتاج كميات إضافية تزيد عن حاجتهم، لكن في ظل تطور أدوات العمل أصبح الاحتفاظ بالأسرى بل والسعي للحصول عليهم مجديا من الناحية الاقتصادية. [↑](#footnote-ref-11)
12. () أحمد بركات، مرجع سابق، ص 10. [↑](#footnote-ref-12)
13. () عبد الله ساقور، مرجع سابق، ص 44. [↑](#footnote-ref-13)
14. () عبد الله ساقور، مرجع سابق، ص 44. [↑](#footnote-ref-14)
15. ()بن طاهر حسين، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 34. [↑](#footnote-ref-15)
16. (\*)هم كبار التجار يتصرفون بثروات نقدية كبيرة وأحيانا من مالكي العبيد الأثرياء وإلى جانب هؤلاء وجد عدد كبير من المرابين المتوسطين الصغار. [↑](#footnote-ref-16)
17. () بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص 36. [↑](#footnote-ref-17)
18. () بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص 39. [↑](#footnote-ref-18)
19. () عبد الله ساقور، مرجع سابق، ص 47. [↑](#footnote-ref-19)
20. ()المرجع السابق، ص 48. [↑](#footnote-ref-20)
21. () عبد الله ساقور، مرجع سابق، ص 48. [↑](#footnote-ref-21)
22. ) محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، طبعة 2، 2016، ص 28 [↑](#footnote-ref-22)
23. ) محمد يونس عبد الحليم، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر 2019، ص 28 [↑](#footnote-ref-23)
24. ) عبد العلي كاظم المحمودي، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 124. [↑](#footnote-ref-24)
25. ) حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا، دار الفكر العربي، مصر 1994، ص63 [↑](#footnote-ref-25)
26. بوشناقة أحمد، العلمي فاطمة، مرجع سابق، ص 20 [↑](#footnote-ref-26)
27. محمد الكوادي، الاجتهاد والتجديد في الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص 07 [↑](#footnote-ref-27)
28. أحمد بركات، مرجع سابق، ص 10 [↑](#footnote-ref-28)
29. عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص ص 165-168 [↑](#footnote-ref-29)
30. يحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 9 [↑](#footnote-ref-30)
31. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف -نظرة شمولية-مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع والتحديات"، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر، 2004، ص3. [↑](#footnote-ref-31)
32. أحمد عبد العزيز وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد86، العراق 2011 ص66. [↑](#footnote-ref-32)
33. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 18. [↑](#footnote-ref-33)
34. مفتاح صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، عدد02، جوان 2002، ص 216. [↑](#footnote-ref-34)
35. محمد خير طيفور، صبحي كردعربو، الآثار المالية للعولة، بحث منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.alqaly.com/ab7ath> consulté le 15/01/2020

(\*) هي سوق أين تصدر سندات في بلد ما لصالح مقترض أجنبي وتنطوي على التعامل في نوعين: سوق السندات الأوروبية، وهي سوق أين تصدر سندات من طرف مقترضون ينتمون إلى دولة معينة خارج حدود دولتهم وفي أسواق رأس المال لدولة أخرى وبعملة غير عملة الدولة التي تم فيها طرح هذه السندات وسوق السندات الأجنبية، وهي سوق أين تصدر سندات من قبل مقترضين ينتمون لدولة معينة خارج حدود دولتهم في أسواق المال لدولة أخرى، وبعملة نفس الدولة التي طرحت السندات فيها.

(\*\*) هي أسواق العملات المقومة بعملات دول معينة، ولكنها تودع خارج حدودها الوطنية وتتمتع هذه الأسواق، وخاصة سوق الأورو دولار بالحرية وعدم خضوعها للقيود التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية. [↑](#footnote-ref-35)
36. بو بكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات: حالة قطاع البترول، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009/2010، ص 41 [↑](#footnote-ref-36)
37. حرکاتی فتح، مرجع سابق، ص 134 [↑](#footnote-ref-37)
38. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 28 [↑](#footnote-ref-38)
39. حرکاتی فتح، مرجع سابق، ص 135 [↑](#footnote-ref-39)
40. شمام عبد الوهاب، بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص 59. [↑](#footnote-ref-40)
41. يوسف عبد الله عبابنة، الأزمة المالية المعاصرة، عالم الكتب الجديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 29-31 [↑](#footnote-ref-41)
42. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 34-35. [↑](#footnote-ref-42)
43. كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2010، ص26. [↑](#footnote-ref-43)
44. حركاتي فاتح، مطبوعة رؤوس في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2018-2019. [↑](#footnote-ref-44)
45. يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، بدون سنة النشر، ص9 [↑](#footnote-ref-45)
46. مؤتمر بريتون وودز، مقال منشور في الموقع الإلكتروني التالي:

 تاريخ الزيارة 07/07/2020/http://political\_encyclopedia.org/dictionary [↑](#footnote-ref-46)
47. وران عبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية، دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2014-2015، ص 16. [↑](#footnote-ref-47)
48. فليح حسن خلق، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص 248-250. [↑](#footnote-ref-48)
49. ... المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد آفاقه المستقبلية، ...أحداث 11 سبتمبر مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص 94. [↑](#footnote-ref-49)
50. زينب حسين عوض الله، العلاقات الدولية، الفتح للطباعة والنشر الإسكندرية، ص ص:187-188. [↑](#footnote-ref-50)
51. زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص: 188-190. [↑](#footnote-ref-51)
52. محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 155 [↑](#footnote-ref-52)
53. حوحو سعاد، تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 67. [↑](#footnote-ref-53)
54. حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص 65. [↑](#footnote-ref-54)
55. نيرمين سعد الدين إبراهيم، صعود النازية: ألمانيا بعد الحربين العالميتين: سياسيا، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008، ص 15. [↑](#footnote-ref-55)
56. وضاح نوفل، نتائج الحرب العالمية الأولى على ألمانيا، مجلة جامعة دمشق، المجلد 34، العدد الثاني، سوريا، 2018، ص ص 187-188. [↑](#footnote-ref-56)
57. لويس سنايدر سعيد عبود السامرائي، العالم في القرن العشرون، مطابع سمياء بيروت، 1999، ص 60. [↑](#footnote-ref-57)
58. نيرمين سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص17. [↑](#footnote-ref-58)
59. علي محافظة، ألمانيا والوحدة العربية (1945-1995)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص17. [↑](#footnote-ref-59)
60. المرجع السابق، ص17. [↑](#footnote-ref-60)
61. المعجزة الاقتصادية الألمانية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.almrsal.com/post> تاريخ الزيارة:10-07-2020 [↑](#footnote-ref-61)
62. حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص ص: 67-68. [↑](#footnote-ref-62)
63. فاتح غلاب، فیروز زروخي وآخرون، تجربة بلدان شرق آسيا وتعزيز الثروة-التجربة الصينية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2019، ص 124. [↑](#footnote-ref-63)
64. المرجع السابق، ص 124. [↑](#footnote-ref-64)
65. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ص: 186-187. [↑](#footnote-ref-65)
66. سید شوريجي عبد المولى، ملامح التجارب التنموية للدول الأسيوية وإمكانية استفادة البلدان العربية منها، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 12، العدد 24، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص 225. [↑](#footnote-ref-66)
67. سيد شوريجي عبد المولى، مرجع سابق، ص220. [↑](#footnote-ref-67)
68. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http//data.albankaldawli.org/indicatar/indicator/Ny.GDP11 /7/2021 [↑](#footnote-ref-68)
69. سيد شوريجي عبد المولى، مرجع سابق، ص212. [↑](#footnote-ref-69)
70. المرجع السابق، ص 220. [↑](#footnote-ref-70)
71. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الأسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص ص: 40-41. [↑](#footnote-ref-71)
72. عادل بلجبل، التجارب التنموية الاقتصادية الناشئة في بلدان جلوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2016/2017، ص 102. [↑](#footnote-ref-72)
73. عائشة عباش، نهى الدسوقي وآخرون، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا، دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، ألمانيا، 2019، ص329. [↑](#footnote-ref-73)
74. التجربة التنموية الصينية، مقال منشور في الموقع الإلكتروني:

 pulpit.alwatan voice.com/content/print/print/470723.html بتاريخ 09-07-2021. [↑](#footnote-ref-74)
75. طارق ثابت، التجربة الصينية: مسيرة وفرص الريادة الاقتصادية للعالم، مركز الدراسات العربي للبحوث والدراسات، قطر، 2018، ص06 [↑](#footnote-ref-75)
76. أحمد فاروق عباس، مرجع سابق، ص 567. [↑](#footnote-ref-76)